الأمم المتحدة

A/AC.257/23

الجمعية العامة

Distr.: General
16 April 2001
Arabic
Original: English/French

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

الدورة الثالثة

٢-٨ أيار/مايو وأسبوع كامل في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض مدخلات العملية التحضيرية الموضوعية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

تجميع المبادرات أو المواضيع المقدمة من الحكومات

مذكرة من الأمين العام

دعت الجمعية العامة، في قرارها ٥٥/٢٤٥، الحكومات إلى أن تقدم إلى أمانة تنسيق تمويل التنمية قبل حلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١ كشوفات موجزة بالمبادرات أو المواضيع التي قد تسهم في زيادة تركيز الأعمال التحضيرية الموضوعية، في إطار جدول أعمالها الموضوعي، على أن تتاح مجموعة هذه الكشوفات للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في دورتها الثالثة.

ويرد أدناه تجميع للرسائل الواردة من وفود الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب مرتبة حسب تاريخ وصولها إلى الأمانة.

* A/AC.257/21.

020501 020501 01-33723 (A)
0133723

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
١ -	إسرائيل (٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١)		٣
٢ -	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة (٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١)		٤
٣ -	بوتان (٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١)		٤
٤ -	قيرغيزستان (٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١)		٥
٥ -	سويسرا (١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١)		٦
٦ -	السويد (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) (١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١)		٩
٧ -	سانت لوسيا (١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١)		١٩
٨ -	الجمهورية التشيكية (١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١)		٢٠
٩ -	فيجي (باسم الدول النامية الجزرية الصغيرة الأعضاء في مجموعة المحيط الهادئ (١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١)		٢٣
١٠-	الولايات المتحدة (١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١)		٢٥
١١ -	ساموا (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة) (١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١)		٢٧
١٢ -	جمهورية إيران الإسلامية (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) (١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١)		٢٩
١٣ -	اليابان (١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١)		٣٩
١٤ -	بوروندي (١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١)		٣٩
١٥ -	استراليا (١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١)		٤٣

١ - إسرائيل

٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١

ترغب إسرائيل مخلصة في أن يسفر الحدث الرفيع المستوى الذي سيعقد في العام القادم عن نتائج إيجابية وبناءة. وقد شارك بلدي مؤخرا في الدورات الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة مؤخرا في مجال الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بشأن التنمية الاجتماعية في جنيف وبشأن المرأة في بيجين وفي نيويورك. وقد تضمن كل من هاتين الدورتين الكثير من المناقشات وأسفر عن وثيقة ختامية طويلة أو خطة عمل لا تزيد مهما كانت رائعة وإلزامية عما قد يبدو أنه عملية تلاعب بالألفاظ.

ولذا، فإن موقفنا يتمثل في أن الإصلاحات المعينة مع أنها هامة للغاية في الواقع من أجل النهوض بعملية تمويل التنمية، سواء كانت إصلاحات تتعلق بالحكم الرشيد على الصعيد الوطني أو إصلاحات في إدارة المؤسسات المالية الدولية وشفافيتها، فإن الإصلاح الذي يتعين علينا أن نواجهه هو إصلاح طرائق الإعداد لهذا الحدث الرفيع المستوى. ومن الضروري تناول هذا الإصلاح قبل التطرق إلى الدورة المقبلة للجنة.

وتعتقد إسرائيل أنه يوجد ثلاثة مبادئ رئيسية ينبغي الاسترشاد بها في الإعداد للحدث الرفيع المستوى وهي:

(أ) عدم إصدار وثائق ختامية مطولة: فنحن لسنا في حاجة إلى خطة عمل أخرى أو إعلان مكون من مئات الفقرات والالتزامات ستستخدم ككتاب مرجعي لمؤتمرات القمة المقبلة فحسب؛

(ب) عدم قضاء الأيام والأسابيع في عملية صياغة لا تنتهي: ليس في مقدورنا أن نقضي ساعات وأيام لا نهاية لها في عمليات صياغة؛

(ج) لا لطريقة إلقاء رؤساء الدول للخطب حيث يأتي الزعماء لإلقاء بياناتهم كي تسجل ثم يغادرون ولا يصغي إليهم إلا قلّة أو لا يصغي إليهم أحد.

وفي هذا الصدد، يرد أدناه عدد من المقترحات تعتقد إسرائيل أنها ستسهم إسهاما كبيرا في نجاح الحدث الرفيع المستوى.

المقترحات

١ - الاستعانة بمصادر خارجية

ينبغي للجمعية العامة أن تستعين بمصادر خارجية من القطاع الخاص للاضطلاع بالأعمال التحضيرية للحدث الرفيع المستوى. وسيتولى المتعاقد من الباطن تنظيم الأفرقة العاملة وأفرقة المناقشة الرئيسية ويضمن المشاركة النشطة للقطاع الخاص والمجتمع المدني. ونعتقد أن مشاركة القطاع الخاص هي مفتاح نجاح مؤتمر القمة. وينبغي ألا ينصب تركيز المؤتمر على المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من سبل تقديم المعونة التي ينفق معظمها في واقع الأمر داخل البلدان المانحة. بل ينبغي أن نركز على كيفية استقطاب الاستثمارات من القطاع الخاص والاستثمارات المستدامة الطويلة الأجل ولذا نحتاج إلى خبراء لديهم المعرفة والقدرة كي يحضروا المؤتمر ودوراته التحضيرية.

٢ - الأفرقة العاملة

ينبغي أن يعمل مؤتمر القمة من خلال ستة أفرقة عاملة تناظر العناوين الستة الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام. وينبغي أن يضم كل فريق عامل خبراء في مجال الشؤون المالية وممثلين عن القطاع الخاص، والأمانة العامة للأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات المعنية، وممثلي الدول الأعضاء.

٣ - مقترحات تتعلق بالمشروعات الستة

ينبغي أن تكون اللجنة قد بدأت العمل فعلا، في دورتها الثالثة، ضمن إطار الأفرقة العاملة الستة. وينبغي للأفرقة العاملة أن تقترح عددا محدودا من المشاريع المحددة والواقعية وأن تعد مقترحات للمشاريع وأن تتقدم باقتراحات لإجراء الإصلاحات اللازمة في كل عنصر من العناصر الستة. وينبغي أن نتجنب إصدار وثائق مطولة وغير حاسمة، وأن نهدف بدلا من ذلك إلى إنتاج ست وثائق منفصلة موجزة وموضوعية يعد كل منها فريق عامل.

٤ - إصلاح الحدث

فيما يتعلق بالحدث نفسه، تقترح إسرائيل أن تقتصر مراسم الافتتاح التي يشارك فيها رؤساء الدول على خطاب واحد من كل مجموعة إقليمية ومن المؤسسات المالية الدولية. وبدلا من الخطب التي لا تنتهي يشارك رئيس كل وفد في أحد الأفرقة العاملة الستة بغية مناقشة المشاريع والمقترحات المقدمة من الفريق وإجازتها. وفي الجلسة الختامية، ينبغي أن تدمج الوفود رسميا المقترحات المقدمة من كل فريق عامل؛ ويشكل هذا الوثيقة الختامية.

٥ - الورقة الاستهلالية

خلال الحدث الرفيع المستوى، ينبغي أن تناقش لجنة جامعة مخصصة وتتولى صياغة ورقة استهلالية تحدد فيها اللجنة الأهداف العامة لمؤتمر القمة انطلاقا من المقدمة التي أوردها الأمين العام في تقريره. وينبغي للأحداث الجانبية، بمشاركة خبراء معنيين بالتمويل ومن القطاع الخاص والجهات الفاعلة المعنية الأخرى، أن تسهم في تشكيل الاتصالات الرسمية وغير الرسمية الطويلة الأجل بين المشتركين.

واتباع نهج جديد في الإعداد لهذا الحدث باستخدام عناصر وأبعاد جديدة هو الأسلوب الوحيد لتحقيق نتائج موضوعية وواقعية من مؤتمر القمة. ونحن جميعا، ولا سيما البلدان النامية، في حاجة ماسة إلى نتائج من هذا القبيل. ونحن في غنى عن خطة عمل أو وثيقة ختامية أخرى، بدلا من أن تبين رؤية للتنمية ستستخدم كمجرد مراجع لمؤتمر القمة المقبل.

٢ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١

إصلاح الأمم المتحدة ضروري لتحقيق الأهداف الرئيسية لعملية تمويل التنمية. وينبغي أن تشمل عملية الإصلاح جميع الأجهزة الرئيسية التابعة للمنظمة. ويتسم إصلاح الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأهمية خاصة. وينبغي أن تعمل الجمعية العامة على مدار السنة وأن تأخذ بترتيبات جديدة في أعمالها. وينبغي أن تتناول اللجنة الثانية جميع المسائل المتعلقة بعملية التمويل والتنمية باستمرار وعلى مدار السنة.

ومما يعرقل أهمية وفعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي كثيرا في الوقت الحالي اتساع نطاق عضويته. ومن الهام أن تخفض عضويته إلى ٢٥ أو ٢٦ عضوا. وينبغي أن يعمل المجلس طوال السنة بوصفه الجهاز التنفيذي الرئيسي لمنظمتنا من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي. وينبغي أن يعمل بطريقة مماثلة لمجلس الأمن.

٣ - بوتان
٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١

بالإشارة إلى الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٤٥ المتعلق بإقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال، والحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، تود البعثة الدائمة لمملكة بوتان أن تقترح ''المبادرات أو المواضيع الممكنة'' التالية كيما ينظر فيها خلال العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي المقبل المعني بتمويل التنمية:

(أ) المساعدة الإنمائية الدولية والتمويل التساهلي للمشاريع والبرامج الإنمائية من حيث اتصالهما بالفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) التي قرر فيها مؤتمر قمة الألفية تخفيض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا والذين يعانون من الجوع إلى النصف. وينطبق هذا بصفة خاصة على المشاريع والبرامج التي لا يمكن أو يجدي تمويلها من الاستثمارات المباشرة الأجنبية أو القروض التجارية والتي قد تترتب عليها أعباء لديون لا يمكن خدمتها؛

(ب) المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل التساهلي لأغراض التنمية في سياق تحسين و/أو إنشاء البنية التحتية الأساسية المناسبة - شبكات الطرق وشبكات الهاتف وغيرها من شبكات الاتصالات الحيوية - في أقل البلدان نموا والبلدان المتضررة بشدة جغرافيا (البلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية). وينطبق هذا بصفة خاصة على المشاريع والبرامج التي لا يمكن أو يجدي تمويلها من الاستثمارات المباشرة الأجنبية أو القروض التجارية والتي قد تسفر دون داع عن أعباء ديون لا يمكن خدمتها؛

(ج) المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل التساهلي لأغراض التنمية في سياق التكفل بتوفير تعليم ابتدائي مجاني يمكن للجميع الحصول عليه وتعليم أساسي لتعزيز إلمام جميع الأطفال بين سن ٦ و ١٥ سنة بمبادئ القراءة والكتابة؛

(د) المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل التساهلي لأغراض التنمية في سياق توفير مرافق الصحة الأساسية للمرأة والطفل وأولئك الذين يعيشون في ظروف تتسم بالفقر المدقع؛

(هـ) المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل التساهلي لأغراض التنمية فيما يتصل بحماية البيئة وعكس مسار التلوث البيئي في الأنهار والبحيرات والمناطق الساحلية.

٤ - قيرغيزستان

٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١

تقترح حكومة جمهورية قيرغيزستان التعديلات التالية للوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية:

(أ) تحت الفرع ثانيا، ''التدفقات الدولية الخاصة'':

'١' تنقح الفقرة ٢ ليصبح نصها كما يلي:

''قد يمثل الاستثمار المباشر الأجنبي أداة فعالة في المساعدة على سد الفجوة بين الادخار والاستثمار في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، **بما فيها البلدان الجبلية**''؛

'٢' تضاف فقرة ٨ جديدة هذا نصها:

''يوصى بأن تعزز المنظمات الدولية والقطاع الخاص التعاون مع البلدان الجبلية بغية دعم مشاريع إنشاء وتحديث وصيانة البنية الأساسية للنقل والاتصالات في المناطق الجبلية''.

(ب) تحت الفرع ثالثا، ''التجارة''، تدرج الجملة التالية في الفقرة ٣:

''ينبغي للمنظمات الدولية والجهات المانحة إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الإنمائية التي تنفرد بها البلدان الجبلية فيما يتعلق بتنويع صادراتها، بما في ذلك الحاجة إلى توسيع نطاق المساعدة التقنية والتعاون''.

٥ - سويسرا
١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١

تمويل المنافع العامة العالمية

ضمن إطار المجموعة ٤ ''زيادة التعاون المالي من أجل التنمية على الصعيد الدولي، بجملة وسائل منها المساعدة الإنمائية الرسمية'' تتسم مسألة كيفية تمويل المنافع العامة العالمية أو كيف ينبغي تمويلها، في هذه المرحلة من أعمال اللجنة، بأهمية بالغة ينبغي مواصلة النظر فيها ويرجح أن تمثل أكثر السبل الواعدة التي ينبغي انتهاجها. فقد أنشأ المجتمع الدولي وطور بالفعل عددا من الآليات لتقاسم تكاليف المنافع العامة العالمية من قبيل التواؤم والتناسق بين البنية الأساسية لأغراض النقل والاتصالات أو رسوم التحليق المقرر أن تدفعها شركات الطيران.

ويجري تجريب عدد من الطرائق الجديدة لتمويل المنافع العامة العالمية، مثل مرفق البيئة العالمية، وآلية التنمية النظيفة، والتحالف العالمي لتوفير اللقاحات والتحصين. وتظهر الآن أنواع جديدة للمنافع العامة العالمية مثل ''مكافحة الأمراض على الصعيد العالمي'' أو ''فصل الكربون على الصعيد العالمي''، وتتطلب ترتيبات جديدة لتوصيلها وتمويلها.

كما أن بعض البلدان أخذت فعلا بنهج جديدة لتعبئة الموارد من أجل التمويل المنتظم للمنافع العامة العالمية، فضلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية، أو تقوم بدراسة ذلك، ولذا، نقترح أن تركز اللجنة في دورتها الثالثة، ضمن إطار المجموعة ٤، على تمويل المنافع العامة العالمية بوصف ذلك مسألة ذات أولوية. ونرى أنه من المستصوب مواصلة دراسة مختلف الممارسات الموجودة فعلا ومناقشة عدد من المسائل من قبيل:

(أ) ما هي الدروس التي يمكن تعلمها من بعض ترتيبات تمويل المنافع العامة العالمية القائمة حتى الآن؟

(ب) هل يمكن أن يزودنا أي من هذه الترتيبات بأدلة يُسترشد بها لتصميم ترتيبات تمويل لبعض المنافع العامة العالمية التي تتسم الاعتمادات والتمويل المرصود لها بالنقص في الوقت الحالي؟

(ج) ما هي الخبرات التي اكتسبتها مختلف البلدان من حيث تعبئة وتخصيص التمويل الإضافي لأغراض المنافع العامة العالمية؟

(د) كيف يمكن للمرء أن يقيّم ما إذا كان توفير الأموال ذاتيا يعتبر أدنى مرتبة من التعاون الدولي من خلال المنافع العامة العالمية؟

(هـ) أين وكيف تختلف و/أو تتداخل طرائق المساعدة الإنمائية الرسمية عن طرائق المنافع العامة العالمية؟

(و) ما هي الصلات القائمة بين المعونة وفعالية المعونة وتوفير المنافع العامة العالمية؟

(ز) فيما يتعلق بأي من المنافع العامة العالمية سيكون من المهم والمستصوب استكشاف طرائق التمويل الجديدة كمسألة ذات أولوية؟

(ح) هل ينبغي أن يستخدم التمويل العام للمنافع العامة العالمية كحافز ودافع على تقديم المساهمات الخاصة إلى المنافع العامة العالمية؟

تعبئة موارد القطاع الخاص

من الواضح، كما أوجز في البيان المشترك الصادر عن الرئيسين لدى اختتام الدورة الموضوعية الثانية للجنة أنه يمكن للتدفقات الخاصة الدولية أن تقدم إسهامات كبيرة في التنمية وأن الاستثمار المباشر الأجنبي يمكن أن يكون أداة فعالة لسد الفجوة بين المدخرات والاستثمار في كثير من

البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويوجد تحديان رئيسيان، في هذا الصدد، للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء، وهما عموما تشجيع المزيد من التدفقات من الاستثمارات الخاصة المفيدة على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (الحجم)، ولا سيما من خلال وضع واستمرار تحسين أدوات مالية جديدة ومبتكرة وتوجيه هذه التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أو المناطق أو القطاعات التي لم تستفد بعد من تلك التدفقات أو التي تعتمد بصفة خاصة على المساعدات الخارجية (التوزيع).

ومن الواضح أن رأس المال يكوّن في الوطن أولا، ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تقوم بدور هام في مواجهة هذه التحديات باستكمال (لا بأن تحل محل) تدفقات مالية أخرى وتشجيع الاستثمارات الخارجية المحلية أو الدولية. ولذا، استحدثت سويسرا عدة أدوات تركز على استعمال المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم تعبئة رأس المال الخاص كجزء من استراتيجيتها لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية والبلدان الناشئة. والهدف هو دعم البلدان التي بذلت، في غضون السنوات القليلة الماضية، جهدا لمكافحة التضخم والحد من عجز ميزانيتها وتحويل مجالات كبيرة من الاقتصاد إلى القطاع الخاص وزيادة قدرة بلدانها على استقطاب الاستثمار المحلي والخارجي، ولكن ذلك الاستثمار ليس حاضرا بعد بسبب استمرار المخاطر. وتحاول سويسرا أساسا عن طريق المشاركة في تحمل هذه المخاطر مع القطاع الخاص وأيضا عن طريق تحسين الوعي بفرص الأعمال التجارية المتاحة في تلك البلدان وتشجيع التعاون بين الشركات في سويسرا (والبلدان المجاورة لنا) والشركات في الدول النامية والناشئة. وقد صممت تدابير لتلبية احتياجات المستثمرين في مختلف مراحل تنفيذ مشروع ما منذ إعداد أول صياغة له حتى إنجازه من قبيل دراسات الجدوى أو المحاولات التجريبية في المرحلة التحضيرية.

وتساعد المنظمة السويسرية لتيسير الاستثمار المستثمرين على إيجاد شركاء أجانب والتفاوض على اتفاق للمشروع المشترك (أو صيغة أخرى للمشاركة) وبمجرد إعداد المشاريع تتدخل الهيئة السويسرية لتمويل التنمية أو أحد صناديق الشراكة وعددها ١٩ صندوقا أو صناديق رأس مال المشاريع التي قد تمثل مصدرا للتمويل عندما يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل.

وقد أخذت كثير من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف بأدوات مالية مماثلة بغية تعبئة الموارد من القطاع الخاص لأغراض التنمية. وهكذا نعتقد أنه قد آن الأوان ومن المناسب تقييم الخبرات المكتسبة مع تلك الأدوات وتبادل وجهات النظر وتقاسم أفضل الممارسات. ولذا، نقترح بقوة أن يحتل هذا الجانب من جوانب جدول أعمال التمويل لأغراض التنمية مكانا بارزا في الأعمال التحضيرية للمؤتمر المقبل.

الديون وتخفيف عبء الديون

حظيت مسألة الديون حتى الآن بتغطية واسعة في العملية التحضيرية وكانت المعالجة الواردة في تقرير الأمين العام إلى اللجنة وافية، وكانت المناقشات التي جرت خلال الدورة المواضيعية الثانية ثرة. وتثار فيما يلي بعض النقاط التي لم تجد حتى الآن ما تستحقه من تركيز، والتي قد تصلح في توجيه المناقشات المقبلة.

ونحن جميعا نرحب بالتقدم المحرز منذ منتصف عام ١٩٩٩ وحتى الآن، في التخفيف الفعلي من عبء الديون عن البلدان الأشد فقرا ومن المتوقع أن تنخفض نسب ديونها خلال السنوات القليلة القادمة انخفاضا كبيرا. كما ينتظر أن يؤدي الاستمرار في تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان المثقلة

بالديون إلى الوصول إلى مستويات ديون لم يشهد لها مثيل منذ السبعينات. ومن الأسئلة الهامة التي يطرحها المرء وهو يتطلع إلى الأمام كيف يمكن إبقاء ديون البلدان التي تلقت بالفعل مساعدة بموجب المبادرة، على مستويات يمكن تحملها في الأجل الطويل من المسائل المطروحة الأخرى، كيف يمكن إدماج البلدان المتأثرة بالصراعات، أو الخارجة من صراعات في إطار المبادرة. إذ تراكمت لدى بعض هذه البلدان متأخرات كثيرة، بما في ذلك المستحق منها للمؤسسات المالية الدولية. وأخيرا هناك مسألة ديون البلدان المتوسطة الدخل.

ونحن نؤمن بأنه سيكون من المهم، عند معالجة مسألة إبقاء الديون على مستويات يمكن تحملها في الأجل الطويل، ألا يقتصر التركيز على النسب المئوية لمعدلات الدين وحدها. بل يتعين علينا أن نركز على المنظورات العامة للمبادرة. فهي تعتمد بصفة رئيسية على آفاق النمو المستدام. ويعتبر انخفاض معدلات النمو خلال العقود الماضية سببا، بقدر ما هو نتيجة، لمعدلات المديونية الحالية. ولا شك في أن ارتفاع مستويات الإنفاق الاجتماعي، التي تعطيها المبادرة المعززة وزنا كبيرا، ذو أهمية في إقامة الأسس السليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتخفيف وطأة الفقر، وهما الهدفان الرئيسيان للمبادرة. غير أن تخفيف وطأة الفقر وإبقاء الديون الخارجية على مستويات يمكن تحملها في الأجل الطويل، يعتمدان أيضا على آفاق تحقق نمو عريض القاعدة وعلى تقليل أوجه التفاوت. وعليه يتعين أن تركز المناقشات بشأن الرؤى المستقبلية للمبادرة على شروط النمو: كيف يمكن تهيئة الظروف الملائمة على مستوى الاقتصاد الكلي والمؤسسات للاستثمار المحلي الخاص ولتدفق الأموال الأجنبية. وما هو نوع المساعدة التقنية والمالية المطلوبة من المجتمع الدولي من أجل تحقيق ذلك؟ وكيف يمكن تحقيق التنوع في قطاعات صادرات هذه البلدان، بهدف زيادة مقاومتها للصدمات الخارجية، من بين أهداف أخرى؟

ولا يمكن توسيع نطاق الجهود الراهنة الرامية إلى تخفيف عبء ديون البلدان المنخفضة الدخل بدون استراتيجية واضحة المعالم، مصممة لكي تشمل البلدان المتأثرة بالصراعات. وعندها تكون مناقشة مثل هذه الاستراتيجيات، بشأن إعادة البلدان التي تنتهي فيها الصراعات إلى المجتمع الإنمائي، ذات قيمة. وينبغي أن تشمل المناقشات الأسئلة المتعلقة بتوقيت وكيفية تقديم المساعدة المالية إلى البلدان المتأثرة للصراعات، بما في ذلك تخفيف عبء الديون، وعن كيفية إدماج تخفيف عبء الديون في إطار للمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي ككل؛ وعما يجب أن يحظى بأولوية التركيز في هذه المساعدة؛ وعن الدور الذي يجب أن تقوم به المؤسسات المالية الدولية؛ وعن الظروف التي يتعين فيها على هذه المؤسسات أن تتيح الفرصة لوكالات المساعدة الثنائية والإنسانية كي تؤدي دورا رائدا. ويمكن أن تركز المناقشات المتعلقة بالديون الخارجية بصفة عامة، بما في ذلك مديونية البلدان المتوسطة الدخل على النتائج المحتملة عن الديون وللإعفاء منها، فيما يتعلق بآفاق تعزيز فرص الوصول إلى سوق رأس المال، وعلى المسألة المتعلقة بمعرفة الكيفية التي يمكن بها تدريجيا توجيه تدفقات رأس المال إلى أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل، بعيدا عن تمويل الديون بوساطة المصارف والأشكال الأخرى لتمويل الديون ونحو المزيد من التمويل الرأسمالي السهمي والاستثمار المباشر. ومن شأن ذلك أن يعزز اقتسام المخاطر بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وأن يحسن الكفاءة في توزيع الاستثمارات الشيء الذي يعني ضمنيا تقليل الاحتياج إلى السيولة على المستوى الدولي في حالات الأزمات المالية. وهناك نقص كبير في المداولات المتعلقة بهذه المسائل، برغم أن التمويل الخارجي الذي يؤدي إلى المديونية كان له دور أساسي في أزمة ديون الثمانينات، وفي الأزمات المالية في التسعينات.

٦ - السويد (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)

(١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١)

يتسم عدد من المسائل المقترحة أدناه (مشار إليها بنجمة (*)) بسمة الشمول.

انطلاقا من تقرير الأمين العام واستنادا إلى الأهداف العامة للاتحاد الأوروبي المتعلقة بعملية تمويل التنمية، والمقدمة في الدورة الثانية للجنة، واستنادا كذلك إلى المناقشات المواضيعية المثمرة المعقودة فيها، حسبما هو مبين في البيان المشترك للرئيسين، تمثل المواضيع المقترحة الواردة أدناه اقتراحات بموضوعات تستحق في رأي الاتحاد الأوروبي المزيد من المناقشة، ولا تعكس هذه الموضوعات بالضرورة مجالات الأولوية بالنسبة للاتحاد. بل تمثل هذه الموضوعات أهدافا هامة لعملية تمويل التنمية، تماشى مع الهدف العام المتمثل في تحقيق تعبئة أكثر فعالية للموارد اللازمة لتمويل أهداف التنمية الدولية. وينبغي أن يكون القضاء على الفقر، عن طريق النمو المستدام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المفيدة للجميع، الهدف الأسمى لجميع جهود التنمية. ومن المهم كفالة أن يستفاد من أعمال ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وكذلك أعمال ونتائج العمليات الأخرى ذات الصلة الجارية حاليا، مثل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأعمال التحضيرية لعملية الاستعراض التي تجري كل عشر سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بوصفها إسهامات بناءة في عملية تمويل التنمية.

ولا تعني الإشارات الواردة أدناه إلى التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام أن الاتحاد الأوروبي قد اعتمد التوصيات، وإنما تعني أنها ذات صلة بمحتوى الموضوعات المقترحة، ومن ثم تستحق المزيد من النظر.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد نهج يقوم على الشراكة يؤدي إلى التزام البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية باتخاذ إجراءات متكاملة لتعزيز تعبئة الموارد من أجل التنمية.

الفصل الأول

١ - البيئة المواتية*

تكررت الإشارة، أثناء دورة اللجنة المعقودة في شباط/فبراير، إلى أن مفهوم البيئة المواتية قد يتصل بالبيئة المحلية والبيئة الدولية معا. ويمكن بالجمع بين هذين البعدين تعميق مفهوم البيئة المواتية في عملية تمويل التنمية.

وتحتاج التعبئة الفعالة للموارد المحلية، وكذلك التدفقات الدولية الخاصة، إلى وجود بيئة مواتية. وتتمثل إحدى دعائم البيئة المواتية في الحكم الرشيد، حيث يتطلب الأمر تحديد الخطوات الملموسة الواجب القيام بها في سبيل اتخاذ المزيد من الإجراءات. إذ يعني الحكم الرشيد ضمنيا، بموجب المادة ٩ من اتفاق كوتونو الذي وقعت عليه جميع بلدان مجموعة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ الـ ٧٧، وبلدان الاتحاد الأوروبي، وجود بيئة سياسية ومؤسسية تحترم فيها حقوق الإنسان، ومبادئ الديمقراطية، وسلطة القانون، وإدارة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية، بشكل يتسم بالشفافية وإمكانية المساءلة. وتتمثل إحدى المسائل الهامة، في هذا السياق، في محاربة الفساد، ويجري تناولها بصورة منفصلة أدناه. وتتمثل المجالات الأخرى في اتخاذ خطوات لتعزيز مشاركة المجتمع المدني، وتحقيق الإدارة السليمة والمستدامة للموارد البشرية والطبيعية.

وتتمثل إحدى الدعائم الأخرى للبيئة المواتية في وجود إطار سليم للاقتصاد الكلي، من ذلك، مثلا وجود أولويات سليمة للصحة والتعليم والزراعة/الأمن الغذائي في الميزانية؛ وإدارة النفقات العامة بشكل يتسم بالشفافية

وإمكانية المساءلة؛ ونظام ضرائب يتسم بالكفاءة. ومن المسائل، التي يمكن تصور حدوث نقاش أكثر تعمقا لجوهرها، إصلاحات القطاع المالي.

ما هي الإصلاحات المطلوبة لتيسير وجود بيئة مشجعة للأعمال؟ يمكن أن تشكل آليات لزيادة الادخار وتحسين إدارة الضرائب نقطتي بدء.

وتترابط الأسواق المالية الدولية التي تعمل بشكل جيد، مع الأسواق المالية المحلية الكفأة. ويتعين، على سبيل المثال، زيادة تطوير الأعمال الجارية الآن لتعزيز القوانين والمعايير الدولية المتعلقة بالرقابة المالية، كي تشمل مشاركة وملكية أوسع من قبل عدد أكبر من البلدان.

ويمكن النظر في التوصيات ٢٠ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ و ٣١ و ٣٢ في تقرير الأمين العام بالاقتران بهذا الموضوع.

٢ - الفساد*

يعتبر إنهاء الفساد أساسيا لتعبئة الموارد المحلية. ويتطلب الأمر اتخاذ المزيد من التدابير المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك زيادة الشفافية في أنشطة القطاعين الحكومي والخاص. وتمثل محاربة الفساد إحدى الأولويات الرئيسية لجدول أعمال التنمية، حيث أعربت مجموعة واسعة من البلدان بقوة عن هذا الرأي.

فالفساد يؤدي إلى انعدام الكفاءة وإلى وجود أنشطة ريعية غير منتجة في الأسواق. ويتعارض الفساد في جوهره مع كل ما له علاقة بالبيئة المواتية، ويمثل بذلك عقبة رئيسية أمام إيجاد الموارد.

وهناك حاجة إلى توسيع فهمنا للفساد كي يشمل فساد القطاعين الخاص والعام معا، في الشمال وفي الجنوب. والاتحاد الأوروبي على استعداد لاتخاذ تدابير حازمة ضد الفساد بما في ذلك في بلداننا ذاتها وفي أسواقنا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بإجراء نقاش شامل حول إطار دولي معزز لمحاربة الفساد، وهو يشير إلى مقرر الجمعية العامة المتعلق ببدء إعداد صك دولي قانوني فعال، يأخذ في الاعتبار الاتفاقيات الدولية القائمة. وقد اتخذت بالفعل خطوات هامة داخل منظومة الأمم المتحدة، كالميثاق العالمي، وعلى المستوى الإقليمي، كاتفاقية منظمة التعاون والأمن في أوروبا المعنية بمحاربة الرشوة. بيد أن هذا العمل قابل للتوسيع والتعمق.

ويمكن النظر في التوصية ٢٦ الواردة في تقرير الأمين العام بالاقتران مع هذا الموضوع.

الفصل الثاني

١ - كيف يمكن توسيع نطاق التدفقات الدولية الخاصة وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى لتشمل عددا أكبر بكثير من البلدان النامية، أي كيف تستطيع أشد البلدان فقرا استقطاب المزيد من التدفقات الدولية الخاصة، وماذا يقف وراء بدء هذه التدفقات، وما هو السبيل إلى تحقيق أكبر أثر إنمائي ممكن لهذه التدفقات؟

يتمثل الهدف في تعميق فهم الكيفية التي تستطيع بها البلدان النامية، لا سيما أشدها فقرا، من استقطاب المزيد من التدفقات الدولية الخاصة وتحديد العوامل التي تقف وراء بدء هذه التدفقات، وما يواجهها من عقبات. وهناك حاجة أيضا إلى تحديد أوجه الترابط بينها وبين المجالات الأخرى التي تجري مناقشتها في عملية تمويل التنمية.

بنود فرعية:

- دور الهيئات المعنية بائتمانات التصدير وضمان الاستثمار والهيئات النظيرة على المستوى المتعدد الأطراف، كوكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف مثلا، وكذلك هيئات القطاع الخاص

التابعة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مثل مؤسسة التنمية الدولية وقسم الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والهيئات الأخرى ذات الصلة، في تحفيز وبدء التدفقات المتزايدة إلى البلدان النامية.

- دور التعاون التقني في تعزيز قدرات البلدان النامية الاستيعابية، بما في ذلك بناء القدرات والمؤسسات وخاصة في القطاع المالي.
- دور البلدان النامية في خلق أو تعزيز الظروف المناسبة لقيام بيئة مواتية مستدامة للاستثمارات المحلية والدولية، بما في ذلك تحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية من أجل الاستثمار.
- سبل ووسائل الحد من هروب رأس المال وعكس ذلك الاتجاه.
- سبل زيادة مساهمة الاستثمارات في التنمية المفيدة للفقراء.
- الدور الذي يؤديه منع الصراعات.

وللتدفقات الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، دور حيوي تؤديه في تعبئة التمويل من أجل التنمية. فبالإضافة إلى جلب رأس المال إلى بلد ما، يمكن أن يكون الاستثمار المباشر الأجنبي مفيدا للتنمية بتشجيع نقل المعارف، وزيادة المنافسة، وإيجاد فرص العمالة وما إلى ذلك. ويتسم الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية اليوم بأنه يتركز في عدد صغير من البلدان والقطاعات. بيد أن تدفقات كبيرة بدأت تصل بالفعل إلى بعض البلدان النامية الأكثر فقرا. ويظل الاستثمار المباشر الأجنبي مهما بالنسبة لهذه البلدان، عند تقييمه قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي والمدخرات المحلية. وينبغي أن تحلل العملية التحضيرية للاستثمار من أجل التنمية العوامل التي تقف وراء بدء و/أو زيادة التدفقات المنتظمة للاستثمار المباشر الأجنبي إلى هذه البلدان، والعقبات القائمة في بلدان أخرى. وتجب معالجة مشاكل أخرى مثل الصراعات والفساد وسوء الإدارة. ويتعين أن يركز المؤتمر أيضا على الكيفية التي يستطيع بها عدد أكبر من البلدان النامية استقطاب وتحفيز الاستثمار المباشر الأجنبي وتعبئة موارد أخرى من القطاع الخاص. ويمكن أن تخدم الضمانات الدولية، واتفاقات حماية الاستثمار، واتفاقات الضرائب المزدوجة، وغيرها من التدابير في البلدان المتقدمة النمو كحوافز لتيسير اتخاذ قرارات الاستثمار.

قد يكون النظر في التوصيات ٤٨ و ٤٩ و ٥١ و ٥٢ و ٥٧ و ٥٩ الواردة في تقرير الأمين العام مفيدا، فيما يتعلق بهذا الموضوع.

وفي هذا السياق يقدم مرفق الاستثمار المقرر إنشاؤه والتابع لمعاهدة كوتونو بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ مثالا جديرا بالاهتمام.

وهناك حاجة أيضا إلى كفالة أن تساهم الاستثمارات على وجد التحديد في التنمية المفيدة للفقراء وفي التطور الاجتماعي، بما في ذلك الحقوق في أماكن للعمل.

وللصراعات المسلحة داخل البلدان أو فيما بينها أثر وخيم العواقب على تدفقات الاستثمار الواردة. ويتعين التركيز على جوانب تسوية الصراعات ومنعها، في المناقشات حول تدفقات الاستثمار الأجنبي.

٢ - كيفية إبراز الطاقات الكامنة وإيجاد الحوافز من أجل زيادة عدد الشراكات من أجل الاستثمار القائمة بين القطاعين العام والخاص

يجب أن يكون تعزيز الدور الحفاز، الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في حشد موارد القطاع الخاص من أجل التنمية، أحد الأهداف الرئيسية لتمويل التنمية. فهناك

افتقار اليوم إلى التمويل الطويل الأجل، في شكل قروض ورأس مال يقبل المخاطرة، لا سيما من أجل الاستثمار في الهياكل الأساسية الخاصة في البلدان النامية، كبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى على سبيل المثال. وهناك حاجة إلى أن يقوم القطاعان العام والخاص معا، باستكشاف السبل والوسائل التي تؤدي إلى تجميع الموارد في شراكات، في المجالات والقطاعات التي تستطيع فيها الموارد العامة حشد استثمارات خاصة بطريقة فعالة. وتقدم شراكات القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار في الهياكل الأساسية، مثل شراكة القطاعين العام والخاص في مجال البيئة الحضرية التي ينسقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمرفق الاستشاري للهياكل الأساسية المشترك بين القطاعين العام والخاص الذي يمول من قبل مانحين متعددين، أمثلة ملموسة للمبادرات التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد.

ويمكن أن ترفع عملية تمويل التنمية قيمة الجهود المبذولة حاليا، بمعالجة المعوقات الأساسية لدى كل من الجانبين من أجل الوصول إلى شراكات كاملة الفعالية بين القطاعين العام والخاص. وهناك حاجة إلى توعية الجهات المانحة بالآليات الابتكارية وإلى دفعها إلى الالتزام بها. وفي الوقت نفسه، تقع على البلدان النامية مسؤولية خلق البيئة المواتية اللازمة (تشريعات ملائمة، وترتيبات تنظيمية، وهياكل للمرافق تدفع القطاع الخاص إلى الاستثمار) ومسؤولية تحقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب من شراكات القطاعين العام والخاص. وسيكون من المفيد أن ينظر في التوصية ٥٥ الواردة في تقرير الأمين العام بالاقتران مع هذه المبادرة.

وتدخل المجالات الأخرى القابلة لقيام شراكات بين القطاعين العام والخاص والتي تحتاج إلى المزيد من المناقشة في سياق المبادرات الجارية الآن فيما يتعلق بالمقترحات الخاصة بإجراءات معالجة مشاكل الأمراض المعدية، وفي سياق تقديم الدعم إلى خطة عمل الألفية المتعلقة بأفريقيا والميثاق العالمي مع أفريقيا المتصل بها.

٣ - كيفية تبسيط الإجراءات الإدارية في البلدان الساعية إلى استقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي

يتمثل أحد الحواجز الهامة أمام التنمية، في سياق عملية تمويل التنمية، في تدني مستويات الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية الأشد فقرا. وقد حررت بلدان نامية كثيرة حتى الآن وأصلحت أنظمتها الاستثمارية. وتتولى إدارة الاستثمار المباشر الأجنبي، في معظم الحالات، شركات خاصة تسعى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح وتقليل إلى أدنى حد ممكن التكلفة. وتتسم الأنظمة الإدارية في العديد من البلدان بالتعقيد والسلبية في حالات كثيرة. وتلك الحواجز غير ضرورية إلى حد ما، وقد تؤدي إلى تحمل الشركات المستثمرة لتكاليف غير ضرورية. ومن المرجح جدا أن يكون هناك عدد أكبر من المستثمرين على استعداد للاستثمار إذا أمكن الحد من تلك الإجراءات الإدارية المستهلكة للوقت والمكلفة معا أو تبسيطها. وتتمثل التدابير التي يمكن اتخاذها فيما يلي:

- مساعدة الحكومات على تصميم نظام استثمار أكثر انفتاحا، وتأسيس هيئة استثمارية وتنظيم هياكلها؛
- وضع استراتيجية لتشجيع الاستثمار، وإنشاء منظمة للنهوض بالاستثمار، ووضع خطة محددة الأهداف لتشجيع الاستثمار؛
- تحديد ومعالجة الحواجز والمعوقات الإدارية للاستثمار في نظام الضرائب على المستوى الوطني ومستوى البلديات؛
- تكوين وكالات استثمارية تركز على تشجيع الاستثمار وليس على تنظيمه؛

- يمكن للشركاء في التعاون الإنمائي المساعدة في تنفيذ أنشطة لرفع مستوى نظم المعلومات، وتدريب الموظفين، ومساعدة الحكومة على تحسين الضرائب المفروضة على الشركات وهياكل الحوافز، وترشيد الإطار القانوني الذي يحكم الاستثمار؛
- ويمكن أن تمثل مواءمة قانون الأعمال التجارية أداة مهمة لتعزيز الكفاءة في استقطاب تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية، لا سيما البلدان ذات الأسواق الصغيرة المجزأة، مثل مبادرة منظمة تنسيق قانون الأعمال التجارية في أفريقيا التي تنفذ بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤ - إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية*

يمكن لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وتدفقات رأس المال الخاص أن تعين على تعزيز مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف الاستثمار الإنمائية، خاصة مع ازدياد أهمية تدفقات رأس المال الخاص إلى العديد من البلدان النامية، والحاجة إلى توسيع نطاق هذه التدفقات لتشمل بلداننا أخرى، لا سيما أقل البلدان الأفريقية نموا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ويعتبر القطاع الخاص شريكا هاما أيضا بسبب ما له من خبرات تكميلية ذات طبيعة مختلفة، ما تتسم به إجراءاته من مرونة. ويجب فحص طرائق الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في المسائل المتصلة باتجاهات وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، وما يتسم به القطاع الخاص من جاذبية باعتباره المصدر الذي تأتي منه هذه التدفقات، وأفضل دور له في عملية استراتيجية الحد من الفقر. وقد كشفت اللجنة في دورتها المعقودة في شباط/فبراير عن إمكانية حصول توافق للآراء حول تعبئة الموارد المحلية وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي والروابط بين البيئات المواتية الدولية والمحلية. ويجب أن ينظر في سبل التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، على وجه الخصوص قابل للتنفيذ. وقد تكون التوصيات ٣٩ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٣ و ٥٦ و ٦٠ ذات فائدة فيما يتصل بهذا الموضوع.

الفصل الثالث

التجارة محور ارتكاز هام للنمو الاقتصادي الذي يعتبر ضروريا للتنمية والقضاء على الفقر. ويجب أن تنظر عملية تمويل التنمية في كيفية قيام التجارة بتعبئة الموارد والإسهام في النمو والتنمية، مع التركيز بشكل خاص على التواؤم اللازم بين سياسات التجارة والسياسات الأخرى. ولذا تُقترح مواصلة مناقشة المواضيع التالية: ''تعزيز الفرص التجارية لأغراض النمو'' و ''تحقيق المنافع الإنمائية للتجارة''.

١ - الفرص التجارية

تعزيز قدرة البلدان النامية على الوصول إلى الأسواق أمر أساسي. ويقدّر النظام التجاري المتعدد الأطراف الوصول التفضيلي إلى الأسواق وهو يتسم بأهمية مركزية في سياساتنا التجارية والتنموية. وخير مثال على ذلك هو القرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بإعفاء جميع الصادرات (باستثناء الأسلحة) المنتجة في أقل البلدان نموا من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص. ونأمل أن يساعد ذلك على التحرك باتجاه تحسين قدرة هذه البلدان على الوصول إلى الأسواق. وبالمقابل، ثمة حاجة للنظر في إمكانية إدخال تحسينات على الأنظمة التفضيلية لكي يتمكن جميع المستفيدين منها من تعزيز معدلات الاستخدام.

والنظام التجاري المتعدد الأطراف هو الأداة المركزية لمواصلة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق. وتقوم منظمة التجارة العالمية على مبادئ عدم التمييز والنسبية والشفافية وسيادة القانون،

وتوفّر قابلية التنبؤ والاستقرار لظروف الوصول إلى الأسواق، بالإضافة إلى المعاملة التفضيلية والخاصة للبلدان النامية. ويساعد ذلك على تهيئة بيئة مؤاتية للتجارة فضلا عن الاستثمار.

وإجراء جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أفضل وسيلة، إن لم تكن الوسيلة الوحيدة، لفتح المزيد من الأسواق في قطاعات تهم جميع الشركاء التجاريين بطريقة متوازنة ولمعالجة مصالح البلدان النامية على نحو كاف. وبالإضافة إلى الوصول إلى الأسواق، فإن وضع قواعد لمجالات كتيسير التجارة والاستثمار والتنافس، سيعود بالنفع على البلدان النامية ويساعد على تعزيز أثر تحرير التجارة من ناحيتي النمو والتنمية.

ويمثل الاندماج الإقليمي خطوة باتجاه الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتساعد الاتفاقات التجارية الإقليمية على إنجاح تحرير التجارة بتعزيز مصداقية وشفافية عمليات إصلاح السياسات. وتعود العضوية في الكتل التجارية الإقليمية بالفائدة على البلدان النامية، بما في ذلك تأمين الأسواق للصادرات وتشجيع تطوير البنى الأساسية وتبادل الخبرات. ويساعد الاندماج الإقليمي على اجتذاب الاستثمارات لأغراض التنمية بزيادة فرص التصدير وتعزيز استقرار الأسواق. ومن شأن العلاقات التجارية أن تدعم الاستقرار السياسي.

ولعله من المفيد، فيما يتعلق بهذا الموضوع، أن يُنظر في التوصية ٧٠ الواردة في تقرير الأمين العام.

٢ - تعزيز المنافع الإنمائية للتجارة

تنمو الاقتصادات المفتوحة أسرع من الاقتصادات المغلقة، ويفسح تحرير التجارة والاستثمار المجال لتحقيق معدلات هامة من النمو والتنمية. ويتفاوت حجم المنافع المتأتية من تحرير التجارة والاستثمار. ويشكل تحديد العوامل التي تساعد على تحقيق المنافع الإنمائية للتجارة هدفا هاما من أهداف عملية تمويل التنمية. ومن العناصر التي يتعين النظر فيها ما يلي:

(أ) دعم الجهود التي تبذلها البلدان للمشاركة بطريقة فعالة والبقاء على علم بالمستجدات في النظام التجاري المتعدد الأطراف عن طريق المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. وتتطلب المساعدة الفعالة التنسيق فيما بين الجهات المانحة والتعاون فيما بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة لكي تلبي المساعدة الاحتياجات وتكون محددة الهدف تماما بالتناغم مع الجهود المبذولة في إطار السياسة الداخلية وسياسة التجارة المتعددة الأطراف؛

(ب) بناء القدرات لمساعدة البلدان على الاستفادة من الفرص التي يوفرها الوصول المعزز إلى الأسواق وتحرير الاستثمار. ويجب أن يعالج ذلك معوقات جانب العرض في مجالات الموارد البشرية والبنية الأساسية والقدرات التقنية، بما في ذلك مساعدة البلدان على الوفاء بمعايير أسواق التصدير ومتطلباتها؛

(ج) زيادة التواؤم في رسم السياسات الاقتصادية العالمية من أجل كفالة التساوق والتناغم بين السياسات التجارية والاقتصادية والمالية لتهيئة بيئة دولية مؤاتية. ويقتضي ذلك النظر في أفضل الطرائق لتناول الحاجة إلى دعم الإصلاح الهيكلي والسياسات الموازية له في هذا السياق. ويجب التشديد على الحاجة إلى إدماج المسائل المتعلقة بالتجارة وتضمينها في الاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من وطأة الفقر؛

(د) زيادة التواؤم في السياسات الداخلية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ويجب أن يكون الهدف من ذلك كفالة التساوق والتناغم بين السياسات، كالسياسات التجارية والاقتصادية والإنمائية، والسعي إلى

تهيئة بيئات داخلية مؤاتية للتنمية والتجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي. ومن المهم أن تشكل السياسات التجارية جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من وطأة الفقر. ومبادئ الحكم الرشيد، كسيادة القانون والشفافية وإمكانية المساءلة وقابلية التنبؤ والاستقرار، أساسية على الصعيدين الوطني والدولي؛

(هـ) وضع إطار متعدد الأطراف من القواعد في منظمة التجارة العالمية يُعنى بالاستثمار والتنافس وتيسير التجارة يعود بالنفع على التنمية. فوجود إطار من القواعد المتعلقة بالاستثمار التي تكفل عدم التمييز والشفافية وقابلية التنبؤ يمكن أن يساعد على استقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي بمعدلات متزايدة، وهو عنصر هام من عناصر تمويل التنمية. ويساعد وجود إطار من القواعد المتعلقة بالتنافس التي تدعم الإنفاذ المحلي على كفالة توزيع أفضل للموارد بتخطي الممارسات التي لا تشجع التنافس. ويساعد تيسير التجارة على تخفيض التكاليف بزيادة فعالية التجارة؛

(و) الاستفادة بشكل أفضل من التناغم بين التجارة والاستثمار. فالاقتصادات المفتوحة والمستقرة، المدعّمة بأطر للسياسات والمترابطة عن طريق أنظمة سياسات تجارية إقليمية أو متعددة الأطراف، قادرة على استقطاب الاستثمار أكثر من غيرها. ويساعد القيام باستثمارات أضخم في الصناعات المنتجة على تحسين الأداء في مجال التصدير. ويتطلب تعزيز الأثر الإنمائي للتجارة التواؤم مع مسائل أخرى في عملية تمويل التنمية وتوفير صلات أفضل بها، ولا سيما المسائل المتعلقة بالبيئة الداخلية وبالاستثمار الأجنبي والداخلي.

ولعل من المفيد، فيما يتعلق بهذا الموضوع، أن يُنظر في التوصية ٦٨ الواردة في تقرير الأمين العام.

الفصل الرابع

١ - زيادة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية

تمويل التنمية هو المجال الملائم للقيام بمبادرة ترمي إلى زيادة فعالية استخدام المساعدة الإنمائية، عن طريق قيام البلدان النامية بوضع استراتيجيات شاملة للتخفيف من وطأة الفقر وتعهد الجهات المانحة بتقديم دعم منسق ومتسق مواز لها. ويبين تقرير الأمين العام وما عرضه العديد من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في الدورة التي عقدتها اللجنة في دورتها المعقودة في شباط/فبراير وجود عناصر بالفعل كفيلة بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن فعالية المعونة. وإذا قامت عملية تمويل التنمية بالجمع بين هذه العناصر، فإنها تساعد على تعجيل التقدم المحرز لتوه من أجل الاستخدام الأمثل لموارد التنمية.

ويتطلب الاستخدام الأكثر فعالية لنشر موارد المساعدة الإنمائية من جانب الجهات المانحة دعما للاستراتيجيات القطرية للتخفيف من وطأة الفقر ما يلي :

- التزام من جانب البلدان النامية بوضع استراتيجيات شاملة للتخفيف من وطأة الفقر، تستند إلى بيئة سليمة ومؤاتية للتنمية. ويمكن أن تتضمن عناصر هذه الاستراتيجيات التنظيم الملائم للقطاع المالي واتخاذ تدابير لمحاربة الفساد وسن قوانين قويمة للاستثمار، وما شابه ذلك؛
- التزام من جانب الجهات المانحة بتركيز الموارد على البلدان النامية التي تضم أعدادا ضخمة من الفقراء وتُطبِّق استراتيجيات للتخفيف من وطأة الفقر، والتي قامت بخطوات من أجل تهيئة بيئة سليمة ومؤاتية.

ويجب أن تتعهد الجهات المانحة أيضا بتسريع العمل الجاري لتبسيط وتنسيق السياسات والإجراءات التنفيذية؛ وزيادة مرونة نظم التسليم والتسديد؛ وتوفير الدعم في مجالي

بناء القدرات وبناء المؤسسات لإتاحة قدر أقدر من الدعم باستخدام النظم التي تتّبعها الحكومات الشريكة؛ واستخدام أدوات برمجية وتشخيصية مشتركة إلى أقصى حد ممكن، وزيادة استقرار وقابلية التنبؤ بالتمويل لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

ويتعين على الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تبسّط وتنسق إجراءاتها التنفيذية، بما في ذلك عن طريق تعزيز وتوسيع نطاق مبادرات كإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والخدمات المشتركة. ويتعيّن أيضا تنسيق هذه المبادرات بشكل أفضل مع المبادرات المقابلة لها التي تضطلع بها المؤسسات المالية الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الإقليمية. ولعل من المفيد فيما يتعلق بالتزامات الجهات المانحة المحتملة فيما يتصل بهذه المبادرة، أن يُنظر في التوصيات ٨٩ و ٩٦ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٢ الواردة في تقرير الأمين العام، وفي العديد من التوصيات الواردة في الفصل الأول فيما يتعلق بالتزامات البلدان النامية.

٢ - الملكية: ماذا تعني وكيف تتم؟ وما هو دور مختلف الأطراف ذات المصلحة كمنظمات المجتمع المدني؟

من المهم لكي يكون التعاون لأغراض التنمية فعالا إلى أقصى حد ممكن، أن يشارك المجتمع ككل، نساء ورجالا، في وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للتخفيف من وطأة الفقر. ويشمل ذلك الحكومة وهيئاتها والقطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني. والقطاعان الخاص والعام شريكان هامان في عملية التنمية، ويتعيّن تدعيم الدور الذي يقومان به. فهما يمتلكان معلومات ومعرفة لا تمتلكها الحكومات ولديهما القنوات والمهارات اللازمة فيما يتعلق بأنواع معينة من آليات التسليم.

وتشكل ورقة استراتيجية تخفيف وطأة الفقر وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أداتين رئيسيتين لتحقيق عملية تنمية وطنية قائمة على المشاركة على الصعيد القطري. ويجب أن يضطلع البلد المستفيد إلى أقصى قدر ممكن بدور قيادي في عمليات التنسيق هذه. ويجب أن تؤخذ الاستراتيجيات المقابلة على الصعيدين الإقليمي والثنائي أيضا في الاعتبار. وأبرم الاتحاد الأوروبي مؤخرا اتفاق كوتونو مع بلدان إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وهو مثال رئيسي للاستراتيجية الإنمائية الشاملة على الصعيد الإقليمي.

ويمكن النظر في التوصيات ٨٩ و ٩٦ و ٩٨ و ٩٩ الواردة في تقرير الأمين العام.

٣ - ما هي أفضل السبل لدعم التعاون الإقليمي؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به المساعدة الإنمائية الرسمية؟*

قد يشكل التعاون الإقليمي حلا للبلدان النامية في العديد من المجالات. ويقوم التحدي الرئيسي على إزالة العقبات كالصراعات وعدم كفاية البنية الأساسية، التي تقف في وجه هذا التعاون. وينطوي التحدي الآخر على تحديد المجالات التي يتحقق فيها التناغم بين البلدان وأفضل الممارسات. فما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به المساعدة الإنمائية الرسمية، وما هو الدور الذي تقوم به وتستطيع أن تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ؟

٤ - المنافع العامة العالمية والمنافع العامة الإقليمية*

تواجه عملية تمويل التنمية تحديا هاما يتمثل في كيفية قيام المجتمع الدولي بمعالجة الطلب المتزايد على إنتاج المنافع العامة العالمية والإقليمية وحمايتها. ويجب على القطاعين العام والخاص في جميع البلدان أن يتحملا مسؤولية معالجة هذه

(١) يمكن، في وقت لاحق، وبعد إجراء المزيد من المشاورات مع الاتحاد الأوروبي إضافة مسائل أخرى أثارها الاتحاد الأوروبي في الحوار التفاعلي الذي دار في الدورة الثانية للجنة.

المسألة بالطريقة المناسبة وبناء القدرات على تلبية هذه الاحتياجات. ومن المهم أن يتم تحديد الموارد لتمويلها بما في ذلك عن طريق التعاون مع القطاع الخاص. وثمة حاجة لمواصلة مناقشة هذه المسألة ككل والاتفاق على تعريف أكثر منهجية ووضوحا للمنافع العامة العالمية والإقليمية. ويتسم العديد من المنافع العامة العالمية والإقليمية بأهمية خاصة بالنسبة للعالم النامي. ونتائج المناقشة التي ستتم بشأن المنافع العامة العالمية في اجتماع لجنة التنمية الذي سيُعقد في نهاية شهر نيسان/أبريل يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند مواصلة مناقشة هذا الموضوع. ويمكن النظر، فيما يتعلق بهذا الموضوع، بالتوصيات ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ الواردة في تقرير الأمين العام.

٥ - مصادر وآليات ابتكارية لتمويل التنمية المستدامة*

هذا الموضوع هام ومثير للاهتمام، ويتعيَّن مواصلة النظر فيه. ويتعيَّن تحليل مزايا مختلف أشكال المصادر والآليات الابتكارية لتمويل التنمية المستدامة ومساوئها وقابليتها للتطبيق ومدى واقعيتها. ويمكن النظر في التوصية ١١٣ الواردة في تقرير الأمين العام.

٦ - بناء القدرات*

بناء القدرات عنصر ذو صلة بمعظم مجالات جدول الأعمال. ويجب تحديد مجالات الأولوية لبناء القدرات في عملية تمويل التنمية. وقد تتمثل هذه المجالات في تدعيم القدرات على تعبئة الموارد الداخلية والدولية، بما فيها الاستثمار المباشر الأجنبي، من أجل بناء القدرات في أقل البلدان نموا لكي تستفيد من انفتاح الأسواق، وتمكينها من المشاركة في نظام التجارة الدولية، وتعزيز قدراتها الإدارية على استخدام موارد التنمية وإدارتها بشكل فعال. وقد تكون التوصيات ٢٤ و ٣٢ و ٤٣ الواردة في تقرير الأمين العام، علاوة على الفقرة ٦٥ منه، ذات صلة فيما يتعلق بالنظر في هذا الموضوع الشامل.

الفصل الخامس

القدرة على تحمل الديون

تتيح عملية تمويل التنمية المجال لمناقشة التدابير الرامية إلى تعزيز التنفيذ الفعلي للمبادرة الثانية المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أجل كفالة استخدام تخفيف الديون للقضاء على الفقر، والمساعدة على تحمل الديون، وكفالة تجنيب أكثر البلدان فقرا تراكم ديون لا قدرة لها على تحملها في المستقبل.

ويمكن أن تشمل التدابير التي يتعيَّن البحث فيها إدخال تحسينات على بناء القدرات على إدارة الديون وإنشاء آليات وطنية فعالة من أجل تحديد اقتراضات جديدة؛ وإيجاد وسائل أفضل لمواجهة الأزمات الداخلية والخارجية؛ وتحسين الإقراض من جانب الدائنين. والنظر في التوصيتين ١٢٠ و ١٢٦ الواردتين في تقرير الأمين العام ذو صلة بهذه المبادرة.

الفصل السادس

١ - سبل زيادة التواؤم والتنسيق والتعاون بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في الجهود الإنمائية على الصعيدين الوطني والدولي؛ وعلى صعيد السياسات/المعايير والصعيد التنفيذي*

يُعتبر اتباع نهج متكامل للتنمية يقوم على التساوق في اتخاذ القرارات والاستفادة من تناغم مجالات مختلفة متصلة بالسياسات والميزات المقارنة لأطراف فاعلة مختلفة، مما يؤدي إلى تعبئة فعالة للتمويل لأغراض التنمية من جانب المصادر الخاصة والعامة، أمرا حيويا من أجل بلوغ أهداف التنمية

الدولية. ويتطلب ذلك زيادة التواؤم والتنسيق والتعاون بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي؛ وعلى صعيد السياسات/المعايير والصعيد التنفيذي. ويتطلب أيضا زيادة التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في الجهود الإنمائية.

(أ) التواؤم والتنسيق والتعاون على صعيد السياسات/المعايير

هناك حاجة إلى زيادة التواؤم والتنسيق والتعاون في وضع المعايير ورسم السياسات في المجالات المتصلة بالشؤون المالية/النقدية والتجارية والإنمائية على الصعيدين الوطني والدولي بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة من أجل الاستخدام الفعال والأمثل للتمويل من أجل التنمية، بما في ذلك تعزيز تكامل مختلف مصادر التمويل وتناغم مختلف السياسات. ويتطلب ذلك من **جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة** أن تعمل على تحقيق أهداف السياسات المشتركة الواردة في أهداف التنمية الدولية وإعلان الألفية كما وافقت على ذلك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وكلما تيسّر ذلك، النُهج والاستراتيجيات القطرية المشتركة المستندة إلى خطط التنمية والأولويات الوطنية للبلدان النامية، بما في ذلك استراتيجيات التنمية المستدامة. ويتعيّن أن يشكل ذلك منهاج العمل المشترك للإجراءات المستقبلية، مع مراعاة الولايات المختلفة الممنوحة للمؤسسات الدولية.

وعلى الصعيد الوطني، يتطلب ذلك وجود وزارات/وكالات حكومية ومصارف مركزية مسؤولة عن مختلف المنظمات الدولية والإقليمية وتشارك في وضع المعايير ورسم السياسات الخاصة بها لكي تصبح أكثر تنسيقا ولزيادة التواؤم فيما بينها عند مناقشة مثل هذه الأهداف والنُهج المشتركة والبت فيها من جانب هيئات الأمم المتحدة ومجالس إدارة المؤسسات الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. وسيتطلب ذلك أيضا تحديد الصلات المشتركة بين رسم السياسات في مختلف المجالات وطرائق التعامل مع هذا الأمر؛ وزيادة الوعي لدى هياكل الإدارة وآليات رسم السياسات التابعة للمنظمات الدولية؛ وتحديد وتنسيق نُهج السياسات الوطنية المشتركة التي يتبعها كل بلد عضو في منظمات دولية/إقليمية؛ وتحديد الدور الذي تقوم به كل منظمة دولية، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في وضع المعايير وآليات التنفيذ المتوفرة دون التدخل في ولايات وهياكل إدارة كل منظمة. ويتطلب ذلك أيضا زيادة التنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية/الإقليمية لتعزيز التكامل والتناغم فيما بينها وكفالة عمل النظام الدولي بفعالية وتفادي تضارب المهام وازدواجيتها.

(ب) التواؤم والتنسيق والتعاون على الصعيد التنفيذي

من البديهي أن يقابل الجهود المبذولة على صعيد رسم السياسات ووضع المعايير من أجل زيادة التواؤم والتنسيق والتعاون جهود على الصعيد التنفيذي عند تنفيذ السياسات والاستراتيجيات القطرية. وسيسهم ذلك في استخدام الموارد على نحو أكثر فعالية، بما فيها الموارد الخاصة والعامة، وتخفيض تكاليف المعاملات وزيادة ملكية البلدان المستفيدة من عملية التنمية، وتحسين التخطيط والتوقعات المستقبلية، وزيادة الاستقرار وقابلية التنبؤ بالنسبة إلى جهود التنمية. وعمليات التنسيق المتواصلة لجهود التنمية، مثل صندوق المشاريع الإنتاجية/ورقة استراتيجية تخفيف وطأة الفقر وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/التقييمات القطرية الموحدة، واعدة ولكن يتعين أن تكون أكثر شفافية وأفضل تنسيقا ليس فيما بينها وحسب، وإنما أيضا مع الجهود المبذولة في مجالات أخرى كالتجارة. ويجب أن تؤخذ الاستراتيجيات والبرامج التي توضع على الصعيدين الإقليمي (مثل مصارف التنمية الإقليمية) والثنائي أيضا في الاعتبار.

ولكفالة فعالية استخدام الموارد، يجب أن يقود البلد المستفيد إلى أقصى حد ممكن عمليات التنسيق التي يجب أن تراعي الظروف المحلية. وفي نهاية المطاف، يجب أن يتعامل البلد المتلقي مع نهج إنمائي واحد فقط هو النهج الذي اختطه لنفسه. ويمكن أن تسهم عملية تمويل التنمية في زيادة الوعي بأهمية اتباع نهج عام لجهود التنمية على صعيد السياسات والصعيد التنفيذي.

(ج) زيادة التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص

ثمة حاجة إلى تحديد سبل لزيادة تعاون جميع الجهات الفاعلة وشفافية جهودها الإنمائية، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويقتضي ذلك تحديد أساليب التفاعل والتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص ومشاركتهما في جهود التنمية على الصعيد التنفيذي وعلى صعيد السياسات وعلى الصعيدين الوطني والدولي.

٧ - سانت لوسيا

١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١

١ - إعادة إنشاء وحدة الشركات عبر الوطنية بالأمم المتحدة

تقوم الشركات عبر الوطنية بدور متزايد في الاقتصاد العالمي، بنطاق عمل ونفوذ عالميين. فأغلبية الشركات عبر الوطنية تفوق بلدانا ومناطق من حيث القوة المالية. لذلك ينبغي إجراء مناقشة حكومية - دولية على الصعيد العالمي والاتفاق بشأن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات ومساءلتها. وقد شرع الأمين العام في إقامة تعاون مع القطاع الخاص ومن واجبه القيام برصد وتقييم هذه الشركات وتزويد الأعضاء بالمعلومات حتى يتم التوصل إلى قرارات مستنيرة تأخذ بعين الاعتبار مخاطر وفوائد الشراكة مع القطاع الخاص.

٢ - إعادة تعيين أحد كبار الاقتصاديين في مكتب الأمين العام لتقديم المشورة إلى الأمين العام في الشؤون الاقتصادية

أصبحت هذه الوظيفة لازمة بالنظر إلى الخطى السريعة التي تحصل بها العولمة وتحرير التجارة والتقدم التكنولوجي وما يترتب على ذلك من تهميش لمعظم البلدان النامية.

٣ - إنشاء ترتيب مؤسسي مناسب بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية على صعيد الأمانة والصعيد الحكومي الدولي على السواء، بما في ذلك إجراء مشاورات سنوية رفيعة المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي تشبه المشاورات التي تجري مع مؤسسات بريتون وودز

تمثل التجارة الوسيلة الأكثر أهمية في توليد الموارد الطويلة الأجل والموثوقة من أجل التنمية في البلدان النامية. وتتولى منظمة التجارة العالمية تنظيم التجارة العالمية بقواعد واتفاقات لا تلبي في أكثر الأحيان احتياجات التنمية والقيود المفروضة على الدول، كما أن هيكلها في مستوى صنع القرار لا يتيح لجميع البلدان المساهمة في القرارات التي تؤثر في تجارتها وتنميتها تأثيرا كبيرا. ومن الضروري أن تقيم الأمم المتحدة علاقات نشطة مع منظمة التجارة العالمية وذلك حتى تأخذ هذه الأخيرة بعين الاعتبار المشاغل الإنمائية للدول وتصوغ وتنفذ القواعد التجارية المتسقة مع أهدافها الإنمائية.

٤ - سعي الأمم المتحدة إلى تشجيع المعاملة الخاصة والتفضيلية الملزمة والمساعدة التقنية للبلدان النامية، ولا سيما المجموعات الضعيفة بنيويا مثل الدول النامية الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا

هذه الأحكام المحددة هي شروط ضرورية مسبقة لتمكين هذه الدول من التنمية والقدرة على التنافس والاستفادة من العولمة. وهذه هي خطة مارشال التي تحتاج إليها البلدان النامية لتمكينها من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٥ - إنشاء آليات مزودة بتمويل كاف لمعالجة استقرار أسعار السلع الأساسية

تعد معدلات التبادل التجاري غير المواتية من أهم العوامل المعطلة التي تؤثر على التنمية في البلدان النامية.

٦ - إنشاء منتدى ضريبي عالمي لمناقشة المسائل المتعلقة بالضرائب

تفرض منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من جانب واحد سياسات ضريبية على البلدان الأخرى، مما يشكل تدخلا في الحق السيادي للدول في وضع سياساتها الضريبية الخاصة بها. ومن واجب الأمم المتحدة أن توفر منتدى لأعضائها الضعاء لمواجهة إكراه وتلاعب الأعضاء الأقوى، وخاصة عندما يهدد هذا التدخل البقاء الاقتصادي للدول الأعضاء التي لا تشملها ولاية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٧ - إجراء حوار سنوي رفيع المستوى في ميدان التنمية في الجمعية العامة لتقييم الاقتصاد العالمي والتقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي

٨ - فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية

عملية ذات شقين خلال الأعمال التحضيرية وأثناء المؤتمر المعني بتمويل التنمية تتيح المدخلات في القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات صاحبة المصلحة، تكون متميزة عن العملية الحكومية الدولية لاتخاذ القرارات في الجمعية العامة.

٨ - الجمهورية التشيكية
(١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١)

١ - تمويل التنمية يحتاج إلى بيئة مواتية للسلام والتنمية

من المعروف على نطاق واسع أن مستثمري القطاع الخاص يحبون الأمن والشفافية وسيادة القانون ولا يدخلون بلدا يعمه الصراع أو الحرب أو الفوضى. فالإخفاق في تأمين الحكم السليم يسبب الظلم والصراع والحروب. وتؤدي حالات الصراع إلى السلوك التدميري، وزيادة تدهور سيادة القانون، ونقص التمويل العام، وانخفاض مستوى السلع العامة، مما يقلص فرص التنمية إلى حدها الأدنى. ولذلك فإن السلام والحكم السليم أساسيان للتنمية.

ولكن ما هي المعايير الأساسية لبيئة مواتية تشجع على التنمية؟ وما هي الأطر القانونية والتنظيمية التي تجلب الاستثمار المباشر الأجنبي؟ وما هي البيئة والحوافز التي تعبئ الموارد الداخلية وتساعد على إنشاء المؤسسات المحلية الخاصة، الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي القدرات المؤسسية والمعرفية التي يمكنها أن تنتج الخدمات والسلع العامة بالجودة المرغوبة؟

ثمة أجوبة جزئية على هذه التحديات. وقد اكتسبت المنظمات الدولية على مر العقود، معرفة وخبرة هائلتين في نطاق ولاياتها الخاصة. أما ما يتعين عليها أن تركز عليه حاليا فهو كيفية فرز المعرفة والخبرة الموجودتين وتحديد السمات المرغوبة في البيئة المواتية للتنمية. وعلى أساس العِبَر المستفادة وأفضل الممارسات المتحققة في مختلف بلدان العالم، ينبغي بذل مجهود لوضع ''نموذج للبيئة المواتية للتنمية'' (أو مزيد

من النماذج لمختلف أنواع البلدان أو مختلف مراحل التنمية). وينبغي أن يتضمن النموذج (النماذج) سمات الحكم السليم. وسياسات الاقتصاد الكلي الفعالة، والسياسات التجارية سواء منها سياسات الاقتصاد الجزئي أو السياسات الهيكلية، والسياسات الاجتماعية والسياسات الأخرى ذات الصلة فيما يقوم بينها من علاقات، فضلا عن الشروط المسبقة الأخرى الضرورية للتنمية.

ويمكن عند إعداد ذلك النموذج (تلك النماذج) وضع مقاييس وقواعد مختلفة يمكن استخدامها كأداة طوعية لرسم الأهداف وتقييم النتائج أو إعداد استراتيجيات التنمية وسياسات محددة. وسيكون النموذج (النماذج) بمثابة مصدر معرفي للتوصيات المتعلقة بالسياسات المتسقة. وينبغي عندئذ أن تكون مشورة السياسات المحددة التي تقدمها فرادى المنظمات الدولية في نطاق ولاياتها متسقة مع النماذج ومتممة لها. ومن شأن الطابع الطوعي للنماذج والقواعد والمقاييس تجنب شروط المساعدة الإنمائية الدولية.

بيد أن وضع استراتيجية من ذلك القبيل للتخفيف من وطأة الفقرة والتنمية لبلد بعينه، التي يمكن أن يشمل النطاق الكامل للسياسات المتصلة بالتخفيف من وطأة الفقر والتنمية، يجب أن يكون حقا مقصورا على البلد المعني في البلدان النامية أو التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية كما يتمتع ذلك البلد بملكية كاملة لتلك الاستراتيجية.

٢ - مسؤولية كل بلد عن تنميته

كل بلد مسؤول عن تنميته، في حين يتيح التعاون الدولي المساعدة التقنية والموارد المالية لدعم التنمية. فالتعاون الدولي ينبغي أن يعزز الملكية الوطنية وألا يقوض الأهداف الإنمائية الوطنية لأي بلد من البلدان. ورغم الاعتراف بهذه الحقائق على نطاق واسع، تثور أسئلة عديدة ذات صلة. كيف تتحمل البلدان مسؤولياتها؟ وهل ترسم أهدافها في مجال تخفيف وطأة الفقر أو التنمية؟ وهل تضع استراتيجياتها الخاصة بها في مجال تخفيف وطأة الفقر والتنمية؟ وهل تتجلى أهداف الأمم المتحدة في تلك الاستراتيجيات؟ وما مدى المشاركة في عمليتي وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات العامة؟ وكيف تدعم توصيات المنظمات الدولية الاحتياجات والأهداف الإنمائية الوطنية؟ وهل ثمة آليات لتأمين تواؤم السياسات على الصعيدين الوطني والدولي؟

إننا نرى أن القدرة الإنمائية لبلد ما تتوقف على أمور عديدة، منها ما يلي:

(أ) قدرة البلد على الالتزام القوي بالسلام والاستقرار السياسي والتنمية: ورغبة المجتمع في إقامة سيادة القانون والمحافظة عليها، وتعزيز الديمقراطية، ومنع الصراع أو تسويته، إلى آخره.

(ب) القدرة على إقامة الحكم السليم وتعزيزه من خلال عدد من السبل منها:

'١' تعزيز الديمقراطية وتمكين الشعب؛

'٢' الأخذ بنظام قانوني وأطر تنظيمية متسقة لتحقيق توازن بين المصالح المتضاربة؛

'٣' تعزيز إنفاذ القانون للحد من الممارسات غير القانونية في القطاعين العام والخاص على السواء؛

'٤' إيجاد بيئة مواتية للقطاع الخاص وضمان السوق الحرة والمنافسة؛

'٥' تقديم خدمات عامة شفافة ومسؤولة، بما في ذلك المالية العامة؛

'٦' إتاحة الوصول إلى الموارد العامة، والمعلومات، والتعليم، والرعاية الصحية، على قدم المساواة؛

(ج) وضع استراتيجية وطنية شاملة لتخفيف وطأة الفقر والتنمية:

'١' ينبغي أن تضع استراتيجية التخفيف من وطأة الفقر والتنمية أهدافا متفقا عليها وطنيا من أجل التخفيف من وطأة الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وأن تضع جميع السياسات المحددة لبلوغ الأهداف المتفق عليها؛ وينبغي أن تبين تلك الأهداف احتياجات البلد وتستجيب للأهداف الإنمائية الموضوعة من قبل الأمم المتحدة؛

'٢' يتعين أن تشمل الاستراتيجية نطاقا عريضا من المسؤوليات الحكومية، ابتداء بإيجاد البيئة المواتية للقطاع الخاص (ثمة حاجة إلى سياسات وطنية مناسبة للاستثمار المباشر الأجنبي فضلا عن المؤسسات المحلية) وانتهاء بالحكم السليم وتوفير الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي؛

'٣' ينبغي أن تقيم الاستراتيجية صلات بين السياسات المالية، والنقدية، وسياسات أسعار الصرف، والتكيف الهيكلي أو التنويع أو سياسات التنمية الإقليمية، وتحرير التجارة، وسياسات اللامركزية، والسياسات الاجتماعية إلى آخره؛

'٤' يجب وضع الاستراتيجية عن طريق المشاركة (من جانب السلطات الحكومية في جميع القطاعات ذات الصلة، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات التجارية والعمال، والمجتمع المدني) وبالتعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة ذات الصلة.

٣ - تعبئة التمويل لتنفيذ استراتيجية التنمية

وينبغي أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية متجهة نحو تحقيق النتائج وخاضعة للمساءلة وبالخصوص:

(أ) ينبغي أن يؤدي وضع الاستراتيجية الوطنية القائمة على المشاركة إلى إشراك عدد أكبر من مختلف الأطراف ذات المصلحة ويمكن أن تساعد في تعبئة الموارد المالية المختلفة من أجل تنفيذ استراتيجية المالية العامة فضلا عن موارد القطاع الخاص، على الصعيدين المحلي والدولي؛

(ب) يمكن أن تحدث القدرة الاستثنائية للاستثمار المباشر الأجنبي أثرا كبيرا في التنمية وخاصة عندما تضاف إليه موارد خاصة محلية كافية ومالية عامة سليمة؛

(ج) ينبغي أن يتبع الاستثمار المباشر الأجنبي والقطاع الخاص المحلي نهجا أكثر مراعاة للتنمية وممارسات الشركات الحسنة السلوك؛

(د) ينبغي أن تركز المساعدة الإنمائية الرسمية على تنفيذ كل بلد لاستراتيجية تخفيف وطأة الفقر والتنمية وأن تقدم موارد تكميلية؛

(هـ) ينبغي توفير المساعدة الإنمائية الرسمية على أساس التقييم المرتكز إلى النتائج (للاستراتيجية والإنجازات الماضية والبيئة القائمة المتصلة بالتنمية) وليس على أساس الشروط؛

(و) ينبغي أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية أكبر حجما (ينبغي الوفاء بالتزام ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لكن ينبغي أن تتصف بالشفافية والمسؤولية والكفاءة ومراعاة النتائج؛

(ز) ينبغي ألا تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ديون لا يمكن تحملها.

٤ - بناء القدرات البشرية والمؤسسية: استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الحكم والتعليم

نظرا للخطر الحقيقي المتمثل في إقصاء فقراء العالم عن الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، ينبغي أن يولي القطاع العام على الصعيدين الوطني والدولي الأولوية لنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على نطاق واسع وتعبئة جميع الموارد والشراكات المتاحة. فالقدرة الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تتيح فرصا لا سابق لها للتغلب بطريقة أسرع على الثغرات القائمة حيث أنه:

(أ) تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصال الوصول إلى المعرفة والمعلومات والبيانات المتراكمة؛

(ب) تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصال سبلا جديدة في مجال التعليم والتدريب المهني؛

(ج) يمكن أن يساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعزيز الديمقراطية، وتمكين الشعب، وإتاحة الإدماج والمشاركة الأوسع نطاقا في عمليات اتخاذ القرارات؛

(د) يمكن أن تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعزيز الحكم من خلال جعل الخدمات العامة أكثر شفافية ومسؤولية، وأكثر مراعاة للمواطن؛

(هـ) يمكن أن تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جعل المساعدة الإنمائية أكثر وضوحا وشفافية ومسؤولية من خلال الرصد العام للتنفيذ.

وينبغي إيلاء مزيد من النظر في سبل ووسائل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بوصفها أداة استراتيجية رئيسية للاستثمار في بناء القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، وخاصة بإقامة الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص.

٩ - فيجي (باسم الدول النامية الجزرية الصغيرة الأعضاء في مجموعة المحيط الهادئ)
١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١

تواصل الدول النامية الجزرية الصغيرة الأعضاء في مجموعة المحيط الهادئ والممثلة في نيويورك، منح أولوية عالية للعملية نظرا لأهميتها الحيوية بالنسبة إلى تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة في المستقبل في هذا العصر المتصف بسرعة العولمة والتحرر التجاري. وكما هو ثابت في الوثائق، فإن هذه الاقتصادات، والدول النامية الجزرية الصغيرة عامة، تتصف بشكل رئيسي بتأثرها بالعوامل الخارجية، الاقتصادية أو البيئية، التي تؤثر سلبا في الفرص الممكنة لتنميتها وتحد منها. ويزيد من حدة ذلك صغر حجمها وضيق قاعدتها من الموارد وبعدها الجغرافي، الأمر الذي يجعل اقتصاداتها معرضة لأهواء القوى العالمية وكذلك يعيق رغبتها في المشاركة في النظم الاقتصادية والتجارية العالمية.

وإزاء هذه الخلفية، تجدد الدول النامية الجزرية الصغيرة الأعضاء في مجموعة المحيط الهادئ تأكيد دعمها للعملية التحضيرية. وعلاوة على ذلك فإن المجموعة على ثقة كاملة بأن هذه العملية ستقود إلى نتائج مفيدة تفي بالاحتياجات الإنمائية لجميع الاقتصادات النامية، وبالتالي تساهم مساهمة فعالة في بلوغ أهداف التنمية الدولية لمؤتمر قمة الألفية.

ولذلك فإن مجموعة المحيط الهادئ تجدد التأكيد على المسائل المبينة أدناه بوصفها تمثل احتياجاتها ذات الأولوية:

هناك حاجة إلى اعتراف الجميع بضعف الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية للدول النامية الجزرية الصغيرة.

ويتعين على مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) ومنظمة التجارة الدولية والأمم المتحدة مواءمة وتنسيق تصنيفها لفئات البلدان.

وينبغي أن تكون معايير تحديد المساعدات المالية والتقنية الضرورية لبناء القدرة وتعزيز المؤسسات ذات علاقة مباشرة بالمواقع الجغرافية للبلدان ومواقفها الضعيفة في الاقتصاد العالمي. ويمثل الاستمرار الانتقائي في الوصول التفضيلي إلى الأسواق مسألة أساسية في الأجل القصير والمتوسط. والتجارة أكثر الآليات أهمية بالنسبة إلى معظم الدول النامية الجزرية الصغيرة إن لم يكن كلها، في توسيع نطاق الادخار المحلي وتمويل مختلف عملياتها الإنمائية. وخاصة بالنظر إلى افتقارها الشديد للمزايا النسبية، ووفورات الحجم، بسبب ضعفها واعتمادها على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية، وهي أساسا الزراعة، والصناعات الخفيفة، والقطاعات غير المتطورة في ميدان الخدمات، في إيجاد عائدات من العملة الأجنبية هي في أمس الحاجة إليها، وفرص العمل، ودفع عملية التنمية.

وعلاوة على ذلك، يتخذ الوصول إلى الأسواق أشكالا وصيغا عديدة. ورغم عدم وجود خلاف حول ما تضعه الحركة العامة للاتجاهات الحالية من عراقيل كبيرة أمام توسع صادرات البلدان النامية كافة، فهي تمثل ''سلاحا ذا حدين'' بالنسبة إلى المجموعة. وفي هذا السياق، تعتقد المجموعة اعتقادا راسخا بأن إزالة جميع الحواجز التجارية والتحرير الكامل للأسواق لن يسفرا إلا عن التشريد الاجتماعي الذي له آثار بعيدة المدى على مختلف اقتصادات الدول النامية الجزرية الصغيرة في مجموعة المحيط الهادئ.

وينبغي وضع أطر زمنية كافية ملائمة لتخفيف تكاليف التكيف فضلا عن تيسير تنويع قطاعات النمو الممكنة. ومن الأمور الثابتة أن عمليات التكيف والتنويع تكون باهظة التكلفة ومؤلمة جدا بالنسبة للمجتمعات إذا لم يُحسن التصرف بشأنها. وينبغي إعادة النظر في القواعد التجارية ذات الصلة عن طريق المفاوضات. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تمدد الفترات الانتقالية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة وأن تكون ملائمة لتلك الأغراض. كما ينبغي أن تكون المعاملة الخاصة والتفضيلية عملية مجدية عن طريق إلحاقها بقطاعات محددة المصالح. ويجب أن تتجاوز ''نهج المسعى الأفضل''. ويلزم استخدام المقاييس والمسائل التقنية بعدل، ولا سيما في الميادين المتصلة بتدابير المرافق الصحية وتدابير صحة النبات (SPS). كما يتعين إدراج ''حيز التنمية'' في الاتفاق بشأن الزراعة لإدراج المسائل التي تيسر تنويع القطاع الزراعي ومراعاة الكوارث الطبيعية، باعتبار الزراعة القطاع المهيمن في معظم اقتصاداتنا.

ومن الهام الاعتراف بالدور الأساسي للمساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها تكملة للاستثمار الخاص، فضلا عن التصدي لأوجه العجز المؤسسي، وضعف قاعدة الموارد البشرية، وارتفاع تكاليف الهياكل الأساسية في المجموعة. ولذلك، فهي تكرر تأكيد مدى استعجال الزيادة في حجم تلك المساعدة وتدفقها لتحقيق التوازن في معادلات الدول الأعضاء المتصلة بالنمو والتنمية في الحاضر والمستقبل. وينبغي إضافة إلى ذلك توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق أغراض محددة، كبناء قدرة القطاعين العام والخاص وتعزيز مؤسساتهما. ولذلك فإن انعدام هذه التدفقات المطلوبة بإلحاح ليس من شأنه إلا أن يزيد من تعقيد الأوضاع الضعيفة فعلا لبلدان المجموعة (إن لم يتسبب في تفاقمها على نحو خطير).

ومن الهام الاعتراف بالأدوار الحساسة للجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل المصارف الإقليمية (كمصارف التنمية الآسيوية)، في تعزيز التنمية. وأي التزام

لا يعالج ضعف القدرات المؤسسية لبلدان المجموعة سيحرمها من حقها في الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة.

وينبغي عدم التمييز بين تدابير تخفيف وطأة الديون حسب الأقاليم والمناطق دون الإقليمية، بل ينبغي أن تستند تلك التدابير إلى احتياجات وجدارة كل بلد وكل دولة عضو. ومسألة الدين مسألة حساسة دائما بسبب ما لها من تأثير في النمو الاقتصادي المستدام والسبل الإنمائية التي تسلكها اقتصادات الدول النامية الجزرية الصغيرة. ومن ثم فهي تستلزم إعادة تركيز الاهتمام عليها من ناحية تحديد السياسات التصحيحية والموارد الضرورية لإنقاذ البلدان المثقلة بالديون من حلقة الديون المفرغة.

١٠ - الولايات المتحدة
١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١

تدعو الفقرة ٤ من القرار الذي اعتمدته اللجنة في ٢٣ شباط/فبراير الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها إلى أمانة التنسيق لزيادة تركيز المناقشات التحضيرية. وتود الولايات المتحدة إيجاز المواضيع التالية التي تعتقد أنها ذات أهمية أساسية لهذا الجهد المتعلق بالتنمية الدولية.

التركيز على كيفية استخدام الموارد بفعالية

ركّزت العملية التحضيرية الفنية حتى الآن أساسا على أين توجد الموارد الخاصة بالتنمية، مع إيلاء القليل من الاهتمام أو عدم إيلاء أي اهتمام بمسألة كيفية استخدامها بفعالية. وتقترح الولايات المتحدة أن تولي اللجنة هذه المسألة الاهتمام المناسب وأن تركز عليها في عملها المستقبلي.

الأهمية الأساسية للموارد المحلية

شددت الدول الأعضاء في الدورة الأخيرة للجنة على الدور الأساسي الذي لا غنى عنه للموارد المحلية في تمويل التنمية. وأعرب عدد كبير من الوفود وأصحاب المصالح عن رأي مفاده أن تهيئة بيئة محلية مواتية يعتبر أمرا حيويا ليس فقط لتعبئة الموارد المحلية، ولكن أيضا لاستقطاب واستخدام الاستثمار والمساعدة الدوليين بفعالية. ونعتقد أن هذا التقارب في الآراء يعتبر اتفاقا هاما سيكون بمثابة نقطة انطلاق لأعمال اللجنة في المستقبل.

ونعتقد أن تعبئة الموارد واستخدامها، لا سيما الموارد المحلية، يستأهلان المزيد من الدراسة من قبل اللجنة التحضيرية. وتعتبر هذه المناقشات ضرورية لتحقيق ''نتائج عملية وواقعية وعملية المنحى''، تود الدول الأعضاء تحقيقها، وأشار إليها أيضا بوضوح الأمين العام في رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير موجهة إلى الرئيس بوش.

خطوات تعبئة الموارد

نعتقد أن تهيئة بيئة محلية مواتية هي الخطوة الأولى والضرورية نحو تعبئة واستخدام فعالين للموارد الإنمائية. ويعتبر الحكم الرشيد، والمؤسسات المحلية الفعالة، وسيادة القانون، والسياسات الاقتصادية السليمة شرطا لازما لإقامة بيئة مواتية. ونعتقد أن مناقشة المسائل التالية في هذا الإطار سيؤدي إلى توافق آراء أوسع نطاقا وجني الثمرات:

ألف - مكافحة الفساد

في الدورة الأخيرة للجنة، أثار هذا الموضوع المزيد من الاهتمام، ونشأ توافق للآراء لمواصلة المناقشة. والفساد هو عكس الإدارة الرشيدة. ونرحب بفرصة تعميق المناقشة في الأعمال التحضيرية وكذلك في المؤتمر.

باء - تعزيز المالية العامة

من الأساسي إقامة نظام فعال وكفء لتعبئة الموارد وتنظيم استخدامها بواسطة الحكومات. ونعتقد أن المؤتمر سيستفيد من مناقشة المسائل التالية:

- بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لإدارة المالية العامة، بما في ذلك تعزيز معايير وممارسات الكشف عن المعلومات في مجال عمليات وضع الميزانية، ومراجعة الحسابات، والإدارة المالية، والمشتريات؛
- التمويل العام الفعال والإدارة العامة الفعالة للخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة؛
- نظام ضريبي عادل وكفء، وهو يعتبر عنصرا حاسما في البيئة المواتية وأمرا أساسيا للصحة المالية العامة.

جيم - تشجيع مبادرة القطاع الخاص

يعتبر المشروع الخاص عنصرا حاسما آخر للبيئة المواتية. وينبغي أن تشجع السياسات الحكومية تنمية القطاع الخاص، لا سيما تطوير قطاع مالي عامل لتشجيع المدخرات والاستثمارات الخاصة. ونعتقد أن المسائل التالية جاهزة للمناقشة في المؤتمر:

- النظم واللوائح التنظيمية المشجعة للمنافسة، بما في ذلك الإشراف الحصيف على المؤسسات المالية؛
- الآليات الابتكارية لتمويل التنمية، بما في ذلك توافر القروض الصغيرة وإمكانية الحصول عليها؛
- مواءمة القوانين والمعايير، والامتثال للمعايير المالية وأفضل الممارسات المتفق عليها دوليا؛
- تدفقات رأس المال الخاص لتمويل التنمية، لا سيما تسهيل الاستثمار المباشر الأجنبي؛
- بناء القدرات والمساعدة التقنية.

دال - تعزيز التجارة

أصبحت التجارة عنصرا متزايد الأهمية في الجهود الإنمائية الوطنية والدولية. ونعتقد أن مناقشة المسائل التالية ستساعد البلدان على الاستفادة بصورة أفضل من التجارة الدولية:

- السياسات الرامية إلى تيسير التجارة واستقطاب الاستثمار؛
- التعاون والتكامل الإقليميان لتوسيع نطاق التجارة العالمية؛
- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت بواسطة التجارة وتحرير التجارة؛
- بناء القدرات والمساعدة التقنية.

هاء - التعاون الدولي الفعال

يمكن أن تدعم المساعدة الدولية الالتزامات الوطنية، وتكمل الموارد الوطنية، وتزيد من فعالية استخدام الموارد المعبأة. وفي هذا الصدد، يمكن للمؤتمر أن يستفيد من مناقشة ما يلي:

- التنسيق فيما بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة من أجل الاستخدام الفعال للموارد؛
- مشاركة أكبر لشعوب البلدان المستفيدة في وضع البرامج وتنفيذها؛
- مشاركة أكبر لقطاع الأعمال والمجتمع المدني في الجهود الإنمائية؛
- تركيز أكبر على بناء القدرات.

واو - دور الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية

كان الحوار فيما بين هذه المؤسسات بناءً ومثمرا في عملية تمويل التنمية. واستفادت الأمم المتحدة من خبرة مؤسسات بريتون وودز؛ ونشجع هذه المؤسسات على مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة. غير أن محاولات التدخل

في ولايات هذه المؤسسات وإدارتها وعمليات اتخاذ القرار فيها سيؤدي إلى الإضرار بقدراتها على تقديم المساعدة اللازمة للبلدان النامية بطريقة يتعذر إصلاحها.

١١ - ساموا (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)
١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١

تنعكس آراء تحالف الدول الجزرية الصغيرة بصفة عامة في إطار تقرير مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويؤيد التحالف هذه الآراء المعرب عنها ويغتنم هذه الفرصة لكي يعيد تأكيد المسائل التي تثير قلقا شديدا لدى الدول النامية الجزرية الصغيرة.

وفي إطار البيئة الاقتصادية الدولية القائمة، تواجه الدول النامية الجزرية الصغيرة تحديات خاصة. ومن بين المعوقات العديدة صغر وضيق أسس الموارد التي لا تسمح بوفورات الحجم؛ والإمكانية المحدودة للوصول إلى الأسواق؛ والبيئات الطبيعية الهشة وإمكانية التعرض للكوارث الطبيعية، والتكاليف المرتفعة للطاقة، والبنية الأساسية، والنقل، والاتصالات. وتحتاج الدول النامية الجزرية الصغيرة إلى بناء قدرتها التكنولوجية عن طريق نقل العلم والتكنولوجيا وتعزيز تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

ومما يعوق فرص هذه الدول في التنمية الإمكانية الخاصة لتعرضها لأحداث بيئية واقتصادية خارجية. ويعوق ضعفها الهيكلي قدرتها التنافسية وقدرتها على المشاركة بفعالية في النظام الاقتصادي والتجاري الدولي، في حين تؤدي عملية العولمة إلى تفاقم مخاطر تهميشها. وعلاوة على ذلك، تؤدي هذه العوامل أيضا إلى الحد من احتمالات قدرة هذه البلدان على استقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الدولية الخاصة الأخرى.

وينبغي أن يركز المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية على احتياجات جميع البلدان النامية. ويضم التحالف مجموعة من الدول النامية الجزرية الصغيرة التي تشتمل على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المتوسطة الدخل. وفيما يلي بعض احتياجاتها:

- استمرار حصولها على المساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما الحصول على الاستثمار الاجتماعي؛
- ترتيبات تمويلية ميسرة؛
- خفض خدمة الديون وأصل الديون؛
- الوصول إلى تدفقات رأس المال الخاص؛
- وضع إطار معياري وقانوني لسلوك المستثمرين الأجانب؛
- تحسين الوصول إلى الأسواق وتحسين معدلات التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية؛
- هناك حاجة إلى مواءمة الإطار المستخدم من قبل المؤسسات التجارية والإنمائية والمالية الدولية لتقييم الدول النامية الجزرية الصغيرة والذي يأخذ في الاعتبار أوجه ضعفها واحتياجاتها الخاصة؛
- ستواصل الدول النامية الجزرية الصغيرة المطالبة بأن تتاح لها فرص تفضيلية منتقاة للوصول إلى الأسواق في الأجلين القصير والمتوسط. ومن اللازم توفير أطر زمنية كافية تتيح التكيف مع أحوال الأسواق الحرة وتيسر تنوع قطاعات النمو المحتمل؛
- ينبغي إيلاء الاهتمام لإنشاء صندوق دولي لتثبيت أسعار صادرات السلع الأساسية لتعويض الخسارة في حصيلة الصادرات التي ترجع إلى التذبذب الكبير في أسعار السلع الأساسية؛

- ينبغي جعل المعاملة الخاصة والتفضيلية قابلة للتنفيذ وذات مغزى بانطباقها على قطاعات ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية؛

- تحتاج الدول النامية الجزرية الصغيرة إلى مساعدة مالية وتقنية لدعم جهودها الرامية إلى تعزيز قدرتها المؤسسية وقاعدة مواردها البشرية مما يؤدي بصفة خاصة إلى بناء القدرات من أجل المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية وتنفيذ الاتفاقات التجارية؛

- تحتاج الاتفاقات الصحية واتفاقات الإعانات المالية والتدابير الموازية إلى أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة. وينبغي إيلاء الاهتمام لتنقيح قواعد منظمة التجارة العالمية بغية إضفاء مرونة أكبر على الإعانات المالية المقدمة للبلدان النامية؛

- ينبغي تعديل الاتفاقات المتعلقة بالزراعة لكي تأخذ في الاعتبار حاجة الدول النامية الجزرية الصغيرة إلى عدم الالتزام بالاتفاق عندما يصاب الإنتاج الزراعي بأضرار شديدة بسبب الكوارث الطبيعية، نظرا لإمكانية تعرض هذه الدول للكوارث الطبيعية؛

- هناك حاجة ملحة للنظر في مجموعة شاملة من التدابير لمعالجة مسائل إدارة الديون، وخدمة الديون، وخفض الديون في البلدان النامية فيما يتعلق بالبلدان المثقلة بالديون والبلدان المتوسطة الدخل؛

- تثير أوجه الضعف الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة قلقا شديدا. ويتعين أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان عند استعراض قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بتسديد ديونها، وعلى إدارة تلك الديون؛

- فيما يتعلق بالبلدان النامية المثقلة بالديون، هناك اتجاه نحو العزوف عن المجازفة لدى مستثمري رأس المال الخاص، ونقص عام في توافر هذه التدفقات. وينبغي تعزيز مبادرة البلدان النامية المثقلة بالديون وتوسيعها لكي تشمل البلدان النامية المتوسطة الدخل. وينبغي جعلها أكثر مرونة وينبغي توفير موارد كافية لتمويلها؛

- هناك حاجة إلى إنشاء عملية قائمة على المشاركة وشفافة وتشاورية فيما بين البلدان النامية والمؤسسات المالية المختصة ووكالات تقدير الملاءة؛

- هناك حاجة إلى دراسة نطاق مشاركة الدول الصغيرة في عمليات اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية الدولية. وينبغي أن تأخذ المؤسسات المالية الدولية، بقدر الإمكان، بنهج إقليمي في معالجة القضايا الإنمائية. ويمكن أن يسهل مثل هذا الإطار التنظيم الذاتي والمسؤولية الذاتية وكذلك وفورات الحجم في تنفيذ البرامج؛

- ينبغي أن تعزز المؤسسات المالية والإنمائية الدولية آليات المراقبة بها من أجل تقييم أداء تنفيذ برامج المساعدة للبلدان النامية؛

- هناك حاجة إلى منتدى عالمي شامل لتشجيع وتعزيز التعاون فيما بين السلطات الضريبية الوطنية بشأن مسائل السياسة الضريبية والاستثمار الدوليين بطريقة متوازنة وعادلة. وسيمكن ذلك المنتدى البلدان النامية من المشاركة في الحوار وعملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بمسائل السياسة الضريبية والاستثمار الدوليين، وسيأخذ في الحسبان الاختلافات في حجم البلدان ومستوى نموها؛

- هناك حاجة إلى آلية دولية شفافة قائمة على المشاركة لتنفيذ معايير عالمية للتنظيم والتشغيل وأفضل الممارسات في المسائل الضريبية الدولية التي

تبطل تأثير مجموعات البلدان الإقليمية ومجموعات البلدان ذات المصلحة الخاصة؛

- ينبغي للمؤسسات المالية الدولية ووكالات تقدير الملاءة تصميم نظم أكثر شمولا وملاءمة لترتيب الائتمان تقنع المستثمرين بإجراء تقييمات أكثر ملاءمة للسيناريو الواقعي للمخاطر والعوائد في الدول النامية الجزرية الصغيرة؛

- هناك حاجة إلى بذل جهد أكبر من جانب البلدان المانحة للوفاء بالالتزامات الدولية البالغة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي للجهات المانحة في نفس الوقت أن تلتزم بتلافي إجراء أي تخفيضات أخرى في المساعدة الإنمائية الرسمية؛ *

- ينبغي للبلدان المانحة أن تلتزم بتحقيق أهدافها للمساعدة الإنمائية الرسمية في نطاق إطار زمني محدد من الأفضل بحلول عام ٢٠١٠؛

- ينبغي أن تكون تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الأكثر قابلية للتنبؤ بها بمثابة أداة هامة لتعبئة الموارد الخاصة عن طريق دعم بناء القدرات، وتنمية الموارد البشرية، وتعزيز البيئة المحلية المواتية.

١٢ - جمهورية إيران الإسلامية (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)
١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١

ترد المبادئ مكتوبة بخط داكن، ويؤشر إلى كل منها بعلامة نجمية، وتمثل البنود المسبوقة بدوائر سوداء والمدرجة تحت كل بند المبادرات اللازمة لتحقيق ذلك المبدأ.

تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

الاضطلاع بتعبئة الموارد المحلية وفقا للسياسات وأساليب الحكومات الوطنية *

- كفالة ملكية البلد في مجال تصميم وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي.

- ينبغي أن تستجيب دوائر المانحين استجابة كاملة للسياسات والأولويات الوطنية للبلدان النامية.

- إنشاء القدرات التقنية الأساسية بدعم من المجتمع الدولي بغية تجهيز البلدان لتنفيذ المعايير والمدونات الدولية، التي أيدتها الحكومات الوطنية.

ستقوم الحكومات الوطنية في مساعيها لتعزيز الموارد الوطنية، واضعة في الاعتبار ظروفها الخاصة المحددة، بتعزيز معدلات الادخار - الاستثمار المحلية الأعلى *

- نظم ضريبية تتسم بالكفاءة.

- إدارة مالية تتسم بالكفاءة.

- دراسة طرق وأساليب إقامة آليات شبكات الأمان لمعالجة الآثار العكسية للصدمات الخارجية، بعدة وسائل منها المساعدة الدولية.

- إنشاء/تعزيز هياكل مؤسسية لتخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية.

- تعتبر الحالة في أقل البلدان نموا، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الضعيفة أعسر بسبب المشاكل الاقتصادية المتأصلة والمتمثلة في ضعف أساس الموارد، وانخفاض الإنتاجية، ونقص المؤسسات المالية.

* **ينبغي للبلدان الرئيسية المتقدمة النمو وهي تضع سياساتها الاقتصادية الكلية أن تضع في اعتبارها التأثير الكبير لاقتصاداتها على استقرار الاقتصاد العالمي والآثار الناتجة على اقتصادات البلدان النامية وقدرتها على تعبئة الموارد المحلية**

- ينبغي أن تكون المراقبة المتعددة الأطراف متساوقة تغطي أيضا البلدان المتقدمة النمو.
- على البلدان الرئيسية المتقدمة النمو أن تقلل إلى أدنى حد من التغييرات المفاجئة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

* **تتطلب السياسات المحلية بيئة دولية داعمة نظرا لأن للعوامل الخارجية أثرا بالغا على قدرة تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية**

- تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي الدولي عن طريق نظم مالية وتجارية انفتاحية، وقائمة على قواعد، وعادلة، وغير تمييزية، ويمكن التنبؤ بها.
- تعزيز مشاركة البلدان النامية في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية.
- تشجيع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى المشاريع الإنمائية الطويلة الأجل عن طريق تقديم حوافز.
- آليات تنظيمية لتدفقات رأس المال، لا سيما رأس المال القصير الأجل لخفض سرعة تأثر تدفقات رأس المال.
- معالجة المسائل المتعلقة بمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية.
- الوفاء بالهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الدولية.
- بناء القدرات.
- نقل التكنولوجيا.
- قواعد/آليات الإدارة الرشيدة للشركات من أجل الشركات عبر الوطنية.
- القيام تحت إشراف الأمم المتحدة بإنشاء أدوات لمكافحة الفساد والقضاء على غسل الأموال والمعاملات غير المشروعة في قطاعات الخدمات المالية الدولية وكذلك إعادة الأموال المنقولة بطريقة غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية.

تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى

* **تيسير التدفقات الخاصة الطويلة الأجل**

- تعزيز خدمات وإطار تسهيل النشاط التجاري.
- تعزيز وتوسيع المشاركة في عملية اتخاذ القرارات لوكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف ضد المخاطر غير التجارية.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن طريق الوكالات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف العاملة في مجالات ضمان الاستثمار وتمويله.
- اتخاذ تدابير لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتمكينها من أن تكون فعالة مثل التدفقات الخاصة الطويلة الأجل دون أن تحل إحداها محل الأخرى.

- استكشاف تدابير تيسير وزيادة وتحسين وصول البلدان النامية إلى أسواق رأس المال الدولي وائتمانات التصدير.

* **تدفقات رأس المال القصيرة الأجل**

- دراسة إمكانية استحداث ضريبة على معاملات العملة.
- النظر في اتخاذ تدابير لمعالجة تأثير سرعة تأثر تدفقات رأس المال القصيرة الأجل.
- تشجيع المسؤولية المشتركة في توفير شبكات الأمان الاجتماعي.

* **توسيع نطاق انتشار الاستثمار المباشر الأجنبي**

- زيادة وتسهيل تدفقات المعلومات بشأن فرص الاستثمار في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وأقل البلدان نموا، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان النامية التي تجتاز مرحلة انتقالية، والبلدان النامية الأخرى.
- تعزيز البنية الأساسية الاجتماعية للبلدان النامية من أجل تطوير البنية الأساسية المادية وكذلك الوصول إلى أسواق رأس المال الدولي واستخدامه.
- كفالة أن تقوم تقييمات المخاطر السيادية للبلدان النامية بواسطة المؤسسات الدولية والمؤسسات المصرفية ووكالات تقدير الملاءة على معايير موضوعية وشفافة.

* **تعزيز الأثر الإنمائي للاستثمار**

- تشجيع الاستثمار في مجالات جديدة واستثمارات المشاريع المشتركة دعما للقطاعات الإنتاجية والأهداف الإنمائية للبلدان النامية.
- تقييم الأمم المتحدة للأثر الإنمائي للاستثمارات في المجالات التالية: نقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل المحلية، وتعزيز الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات.
- وضع قواعد لكفالة الإدارة الرشيدة للشركات بما في ذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية، والمساءلة للمستثمرين.

* **بناء القدرات**

- الأخذ بتدابير لتعزيز قدرة البلدان النامية على اجتذاب حصة أكبر من الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي.
- مساعدة البلدان النامية على بناء القدرات، لا سيما في مجالات تنمية الموارد البشرية والتعزيز المؤسسي بما في ذلك عن طريق العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

التجارة

* **ينبغي أن يكون النظام التجاري المتعدد الأطراف انفتاحيا، ونزيها، وعادلا، وقابلا للتنبؤ، وغير تمييزي، وشفافا، وقائما على قواعد، وذا منحى إنمائي ويتعين أن يساهم في الوفاء بالحق في التنمية بالنسبة لجميع الدول، لا سيما البلدان النامية**

- يتعين أن يكون هناك مسار سريع داخل عمليات منظمة التجارة العالمية للنظر في المسائل التي تشكل الشاغل الرئيسي للبلدان النامية وتنفيذها ويتعين تنفيذ الأحكام الخاصة باتفاقات جولة أوروغواي لصالح البلدان النامية بسرعة ونزاهة.
- تصويب الاختلالات الراهنة في نظم وقواعد التجارة الدولية التي تعوق تنمية البلدان النامية.

- توسيع نطاق المعاملة الخاصة والتفضيلية والوصول إلى الأسواق والمساعدة التقنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، وجعلها ملزمة.

* **إتاحة إمكانية وصول المنتجات الزراعية والمنسوجات وغيرها من السلع والخدمات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية إلى الأسواق وصولا حرّا آمنا منظورا، بغية تعزيز التنمية المستدامة لهذه البلدان ونموها الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الدولية، بما في ذلك القضاء على الفقر**

- التعجيل بإزالة التعريفات الجمركية القصوى والمتصاعدة والحواجز غير الجمركية، على أن يشمل ذلك المجالات التي تتمتع فيها البلدان النامية بمزايا مقارنة؛ وإدماج قطاعات النسيج والملابس والزراعة إدماجا كاملا وسريعا في نظام التجارة المتعددة الأطراف، مع مراعاة الحالة الخاصة للبلدان النامية الصافية الاستيراد للأغذية.

- تحسين إمكانية وصول الخدمات التي تصدرها البلدان النامية إلى الأسواق، لا سيما الخدمات القائمة على كثافة استخدام اليد العاملة، وتحسين شروط التجارة واستقرارها وإمكانية التنبؤ بها اللازمة لانتقال الأشخاص الطبيعيين لأغراض تجارية – النمط ٤.

- فرض ضوابط ومراقبة دولية فعالة على الرسوم المضادة للإغراق والرسوم التعويضية.

- تحسين الضوابط المتعددة الأطراف والشفافة المتصلة بالمعايير التقنية والنوعية الخاصة بالصرف الصحي وإبادة الآفات.

* **يتطلب إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي إدماجا اقتصاديا كاملا اتخاذ المجتمع الدولي تدابير أكثر إيجابية وفعالية للتغلب على معوقات العرض وتحسين الهياكل الأساسية للتجارة في البلدان النامية، لا سيما مراعاة الاحتياجات الخاصة بأفريقيا، وأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر النامية وغيرها من البلدان النامية**

- تقديم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودوائر المانحين دعما تقنيا وماليا كبيرا من أجل تعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك قدرات البلدان النامية في المجالات التكنولوجية والبشرية وتنظيم المشاريع والهياكل الأساسية؛ والتمكين من الاعتماد على الذات في مجال الأغذية؛ وتطوير المعارف والمهارات والقدرات المحلية في مجال القواعد التنظيمية الدولية الخاصة بالصرف الصحي وإبادة الآفات؛ والقواعد التقنية؛ وإنشاء برنامج عالمي ممول تمويلا كاملا لمساعدة البلدان النامية على إزالة معوقات العرض وتحسين الهياكل الأساسية للتجارة.

- اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز وتيسير الاستثمار الخاص/العام في الهياكل الأساسية المادية والخاصة بالاتصال والطاقة.

* **يؤدي تحرير التجارة في البلدان النامية إلى تحسين توزيع الموارد، وكفاءة الاقتصاد وقدرته التنافسية، غير أنه يستتبع تكاليف باهظة للتكيف من حيث خفض العمالة وتقليل الإنتاج والإيرادات الضريبية، وقد يسهم في تزعزع الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة عدم ضبط ميزان المدفوعات. وفي هذا الصدد،**

يجب أن يكون تحرير التجارة في البلدان النامية مصمما بطريقة جيدة ومتسقة مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، بغية تعزيز الفرصة في أن يصبح مصدرا للنمو والتنمية في الميدان الاقتصادي

- تقديم دعم مالي كاف لمواجهة تكاليف التكيف الباهظة في القطاعات المالية والاقتصادية والاجتماعية.
- وضع أحكام ملزمة تتيح جداول زمنية مناسبة لتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية الحالية والتي يمكن عقدها مستقبلا؛ وتقديم مساعدة وافية لبناء القدرات البشرية والمؤسسية ونقل التكنولوجيا؛ وإتاحة الفرصة للسياسات الإنمائية السليمة كي تعزز قدرة العرض التنافسية على اغتنام فرص الوصول إلى الأسواق.

* **يجب إكمال تحرير التجارة بتدابير أقوى لتنويع وتوسيع القدرة التصديرية والإنتاجية في البلدان النامية من أجل التعجيل بنموها الاقتصادي وخفض قابليتها للتأثر بالعوامل الخارجية التي تنجم بصفة خاصة عن عدم استقرار أسعار السلع**

- ينبغي على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تقود العمل صوب وضع برنامج رئيسي لمساعدة البلدان النامية في تنويع قاعدة صادراتها من حيث خليط المنتجات وأسواق المقصد على السواء.
- إنشاء مرفق عالمي جديد – شبكة أمان دولية – لمساعدة البلدان النامية على مواجهة الانخفاض المستمر في معدلات التبادل التجاري وعدم استقرار أسعار السلع.
- إنشاء آلية لتقديم ائتمانات تصدير للبلدان النامية لمواجهة الشروط الحالية غير المتوازنة للحصول على التمويل الدولي.
- قيام البلدان المستوردة والمصدرة بصورة مشتركة بوضع تدابير لتشجيع التصدير والتسويق.

* **ينبغي أن يشمل التعاون الإنمائي الدولي المتجدد، القائم على أساس النمو الاقتصادي المستدام والمرتفع، والاستقرار المالي، والمساواة الاجتماعية والقضاء على الفقر في البلدان النامية تدابير خاصة لمعالجة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وأقل البلدان نموا، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية الساحلية، وبلدان المرور العابر النامية، وغيرها من البلدان النامية**

- إتاحة البلدان المتقدمة النمو إمكانية وصول البلدان النامية، الملزم المتحرر من الرسوم ومن الحواجز الجمركية والحصص، إلى جميع السلع والخدمات.
- تعزيز القدرات البشرية والتنظيمية والمؤسسية، فضلا عن القدرة على الدخول في مفاوضات بشأن التجارة والمالية ونقل التكنولوجيا والمجالات المتصلة بها.
- تقديم دعم مالي كبير إلى الإطار المتكامل من أجل دعم البلدان المستفيدة على نحو فعال، وتوسيع نطاقه بحيث يتجاوز دائرة أقل البلدان نموا.
- اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك إجراءات يتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، من أجل تيسير اشتراك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية اشتراكا كاملا في الاقتصاد العالمي.

* **تعزز التجارة الدولية والنظم النقدية والمالية بعضها بعضا، وتبعا لذلك يجب أن يكون هناك تساوق وتماسك بينها دعما للتنمية. ويجب على الأمم المتحدة، بالنظر إلى طابعها العالمي والتزامها السياسي والأدبي القوي بالسلام والتنمية، أن تؤدي دورا مركزيا في إدارة التكامل الاقتصادي العالمي وفي تشجيع الحوار حول سياسة علنية وديمقراطية لتأمين الحكم الرشيد على الصعيد الدولي**

- التنسيق في مجال الاقتصاد الكلي بين الاقتصادات الرئيسية في العالم وكذا على الصعيد الإقليمي من أجل تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والفائدة.
- ينبغي أن تركز منظمة التجارة العالمية على المسائل المتصلة بصورة جوهرية بالتجارة، في حين يجب معالجة القضايا الفرعية التي تنشأ من علاقة التجارة بالمجالات الاقتصادية الأخرى داخل المحافل الدولية السليمة.
- * يتعين على منظمة التجارة العالمية أن تراعي لدى معالجتها المسائل التجارية وتطور السبل والوسائل الكفيلة بالتصدي لما تحدثه قراراتها من أثر إنمائي على البلدان النامية.
- توفير الشفافية الكاملة والمشاركة التامة للبلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات غير الرسمية في منظمة التجارة العالمية.
- التعجيل بعملية انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية.
- تعزيز قدرات الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة والأونكتاد، في شؤون التجارة الدولية.
- إنشاء ترتيب مؤسسي بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وبين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز، لتعزيز التشاور والتنسيق حول القضايا الإنمائية على الصعيد الحكومي الدولي ومستوى الأمانات، والقيام على الصعيد الحكومي الدولي بتعزيز مشاركة الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب في الأمم المتحدة.
- دعم الترتيبات والآليات الإقليمية لتوسيع نطاق التجارة وتحسين الاستقرار المالي.
- استطلاع إمكان إقامة روابط بين نظام التجارة الدولية والتخفيف من عبء الديون، لا سيما من أجل تحسين القدرة التجارية والإنتاجية لدى البلدان النامية.

زيادة التعاون المالي من أجل التنمية على الصعيد الدولي، عن طريق سبل منها المساعدة الإنمائية الرسمية

المساعدة الإنمائية الرسمية، بوصفها مسؤولية مميزة للتعاون الدولي من أجل التنمية، وأداة حيوية لتمكين الشعوب في البلدان النامية من إعمال الحق في التنمية، واستثمارا جوهريا في مجال توسيع نطاق الرخاء العالمي

- النظر إلى مشاكل العالم، بوصفها مشاكل تواجهنا جميعا كبشر، وليس كمجرد مواطني دولة ما؛ ومن ثم ينبغي ألا تتبع في حل مشاكل الفقر والجوع ووباء ''الإيدز'' في العالم أساليب تبعث على الفرقة.
- تشجيع اتباع سياسات عالمية تسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية

من أجل مكافحة المشاكل المزمنة التي يواجهها العالم اليوم.

* • التسليم على الصعيد العالمي بأهمية تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية مع إعطاء الأولوية العليا فيما تقدمه من مساعدة إلى القضاء على الفقر في العالم دون أية سياسات تمييزية أو متحيزة ضد الفقراء.

* • تأكيد التزام الجهات المانحة من جديد بمساعدة البلدان النامية على القضاء على الفقر، الذي يبدو مبررا ظاهر الوجاهة لنقل الموارد من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة.

* **بذل جهود عاجلة لوقف اتجاه انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسينها، ودعوة الشركاء من البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها بتحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي الذي حددته الأمم المتحدة واتفق عليه في عام ١٩٧٠، فضلا عن الهدف المتفق عليه لأقل البلدان نموا والذي يبلغ ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة**

• تتعهد الجهات المانحة بأن تحقق بصورة جماعية أو فردية هدف المساعدة الإنمائية الرسمية في وقت يتفق عليه قبل عقد المؤتمر.

• الاضطلاع ببرامج البلدان النامية بتعزيز وتعبئة الدعم العام والسياسي لتحقيق الأهداف المتفق عليها للمساعدة الإنمائية الرسمية.

• التصدي للعقبات التي تعوق تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية.

* • قد يعني ذلك أيضا الاتفاق على رؤى وأهداف واضحة وشفافة للمساعدة الإنمائية الرسمية تتفق والاحتياجات والقدرات الوطنية المقدرة.

تحديد الحاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية كي تلائم احتياجات البلدان النامية في الأجلين القصير والطويل

• الانتقال إلى نظام تكون فيه المساهمات في جهود تقديم العون ملزمة وتدفقاتها السنوية قابلة للتنبؤ بها.

زيادة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق الشراكات، والتفاهم، والتعاون بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة وتيسير الجهود بينها مما يتطلب المرونة وعدم فرض شروط في إجراءات دفع المساعدة وإيصالها

• على الأمم المتحدة أن تجري بانتظام عملية التقييم والرصد والإبلاغ عن توفير المساعدة الإنمائية الرسمية وتوزيعها واستخدامها ومساهمتها المقدمة إلى البلدان النامية.

• تنسيق وتبسيط إجراءات الدفع.

• جعل ترتيبات إيصال المساعدة متساوقة مع المقتضيات الإنمائية للبلدان النامية واستخدام أُطر مملوكة للبلدان بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر، لتحويل المعونة من المشاريع إلى مساعدة البرامج.

• تعزيز القدرة على تنسيق المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد الوطني.

• تجنب فرض روابط أو شروط على الجهات المستفيدة من المساعدة في شكل ''التزام'' أو عون ''مشروط''.

تعزيز دور الوكالات المانحة المتعددة الأطراف، وزيادة موارد المصارف المتعددة الأطراف والإقليمية لمساعدتها على توسيع نطاق المساعدة المالية والتقنية التي تقدمها إلى البلدان النامية في

مجال تنمية موارد عدة من بينها الموارد البشرية والمادية والمؤسسية

- ينبغي على الجهات المانحة المتعددة الأطراف ألا تميز ضد البلدان التي يعيش فيها أكبر عدد من الفقراء.

* **ينبغي تمويل المنافع العامة العالمية من المصادر الحالية والإضافية بالمقارنة مع المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية، الأمر الذي يتطلب إحداث زيادة كبيرة في هذه المساعدة**

- إنشاء آلية لتيسير سداد المدفوعات من بلد إلى آخر مقابل الخدمات المقدمة، التي لا يمكن أن تتوسط فيها قوى السوق، مثل المدفوعات مقابل الخدمات البيئية، ومكافحة المخدرات، ومكافحة الأمراض المعدية.

الديون

* **الحاجة إلى تحديد المساهمة التي يقدمها تخفيف الدين في تحقيق أهداف التمويل من أجل التنمية**

* **العمل على تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تنفيذا كاملا وسريعا وفعالا، وقبول الحاجة إلى اتخاذ مزيد من التدابير لإكمال المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون**

- المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ليست كافية لأن تتيح لأفقر البلدان النامية تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.
- وينبغي تمويلها بصورة كاملة عن طريق الموارد الجديدة والإضافية.
- إلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.
- تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تنفيذا مرنا.
- الحفاظ على المرونة فيما يتعلق بمعايير الأهلية بالنسبة إلى المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولا سيما في البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.
- إبقاء الصلة بين برامج المبادرة المعززة المتعلقة بالقضاء على الفقر قيد الاستعراض.
- تحسين إدارة الديون.
- توفير المزيد من المساعدة التقنية.
- النظر في إمكانية تأجيل الديون أو حتى في إلغائها في حالات معينة.
- التمويل الجديد بشروط تساهلية جدا أو حتى على سبيل المنحة.
- تجنب اتخاذ تدابير ''الإعانة التناقلية'' لتخفيف عبء الديون من جانب بلدان نامية أخرى.
- اتخاذ تدابير خاصة، بما في ذلك إلغاء الديون، للتصدي لتحديات القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وخاصة في أفريقيا.
- النظر في وضع أحكام مماثلة لقانون الإفلاس في الولايات المتحدة الأمريكية.

* **ينبغي، في معالجة حالة ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل، النظر في التدابير التالية واتخاذ إجراءات بشأنها**

- تحسين إدارة الدين، بما في ذلك إدارة الالتزامات.
- منع تجميع خدمة الديون.

- وضع مبادئ أوضح وآليات أكثر اتساما بالشفافية لحل مشاكل الديون.
- العمل على أن تشارك جميع الجهات الدائنة، ولا سيما الدائنين من القطاع الخاص، اشتراكا كاملا في مفاوضات الديون وعمليات إيجاد حلول للديون.
- النظر في آليات ''الملاذ الأخير''، بما في ذلك آليات على نمط الوساطة، والنظر في وضع أحكام مماثلة لقانون الإفلاس في الولايات المتحدة الأمريكية.
- النظر في فرض وقف اختياري على الديون دعما للاستثمار في القطاع الاجتماعي.
- تيسير استمرار إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية لرأس المال حتى في حالات وجود مشاكل متعلقة بالديون.
- تجنب اتخاذ تدابير ''الإعانة التناقلية'' لديون البلدان المتوسطة الدخل من جانب بلدان أخرى.

***المسائل المتعلقة بالنظم**

- وضع آليات الإنذار المبكر.
- استطلاع إمكان إقامة روابط بين تخفيف الديون والتجارة.
- تشجيع توثيق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز.
- معالجة النقل السلبي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو.
- استعراض الشروط الحالية المرتبطة بصكوك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تحقيق عدة أمور من بينها كفالة تساوقها مع الأولويات والبرامج الإنمائية الوطنية.

معالجة المسائل المتعلقة بالنظم: زيادة التواؤم والتساوق بين النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية دعما للتنمية

*** توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية ووضع المعايير الدولية**

- زيادة مشاركة البلدان النامية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والنهوض بهذه المشاركة.
- ينبغي وضع معايير وقوانين عالمية عن طريق عمليات تتسم بالشمول والمشاركة والمساءلة والعلنية الكاملة.
- ينبغي أن تكون المجموعات المخصصة التي تتخذ قرارات متعلقة بالسياسة العامة تترتب عليها آثار عالمية عنصرا مكملا، وأن تشكل مدخلا في المناقشات التي تجري في المنتديات التمثيلية والتي تكون لها ولايات حكومية دولية عريضة القاعدة ومحددة تحديدا واضحا.
- ينبغي وضع المعايير والقوانين الدولية ذات التطبيق العالمي عن طريق مشاركة جميع البلدان.

*** إقامة بنيان مالي يستجيب لأولويات النمو والتنمية، لا سيما في البلدان النامية**

- تحقيق استقرار النظام المالي الدولي واستجابته للتنمية.
- النظر في وضع ترتيب دولي للإقلال من التقلب المفرط في التدفقات المالية الدولية، بما في ذلك إمكانية إقامة إطار تنظيمي.

- توفير موارد كافية للتمويل في حالات الطوارئ على نحو حسن التوقيت وسهل المنال، وذلك بالنسبة للبلدان المتأثرة بالأزمات المالية.
- توفير المراقبة المتعددة الأطراف من جانب صندوق النقد الدولي والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية لجميع البلدان بطريقة متساوقة.
- ينبغي أن تكون شروط استخدام الموارد المتعددة الأطراف متسمة بالتساوق وألا تتجاوز ولاية ومسؤولية مؤسسات الإقراض.

***مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة وفعالة في النظام التجاري الدولي**

- وضع أحكام خاصة لضمان استفادة البلدان النامية استفادة كاملة من النظام التجاري الدولي.
- إقامة علاقة مؤسسية بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية على الصعيد الحكومي الدولي وعلى صعيد الأمانات. وكذلك على المستوى الحكومي الدولي، فيما يتعلق بمشاركة الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب في الأمم المتحدة.

* **دعم الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية لصنع القرار الاقتصادي على الصعيد الدولي**

- تشجيع اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي عن طريق التعاون الإقليمي ودون الإقليمي.
- اتخاذ تدابير لتدعيم الاستجابة الإقليمية ودون الإقليمية للأزمات المالية، بما في ذلك تيسير التمويل الطارئ في أوقات الأزمات.

* **تعزيز دور الأمم المتحدة في القضايا الاقتصادية العالمية، بما في ذلك دورها في تشجيع التكامل الاقتصادي العالمي الكفؤ والمنصف، وخاصة في البلدان النامية، وفي تعزيز تماسك وتساوق السياسات الاقتصادية العالمية دعما للتنمية**

- إقامة حوار سياسي، وبناء توافق في الآراء على الصعيد الدولي بشأن مسائل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والإنصاف على المستوى العالمي.
- تنسيق السياسات لزيادة النمو الاقتصادي العالمي وجعله أكثر اتساما بالإنصاف.
- التعاون الدولي في الشؤون الضريبية.
- مراعاة ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للأمم المتحدة.

آلية المتابعة

- ينبغي أن تكفل آلية متابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية اتخاذ نهج فعال ومتكامل بجانب التنسيق على الأصعدة الحكومية الدولية والدولية والإقليمية وأن تنشئ حوارا سياسيا عالي المستوى ومنتظما بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، تشارك فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول التي لها مركز المراقب فيها، فضلا عن عملية للمشاركة تشمل جميع أصحاب المصلحة.

١٣ – اليابان

١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١

يغطي جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية طائفة عريضة من القضايا المتصلة بالتنمية. على أننا ينبغي أن نركِّز في مداولاتنا على بضعة مواضيع محددة، إذا كان لنا أن نتوقع تحقيق نتائج ملموسة. وهذه المواضيع ينبغي أن تكون المواضيع التي يمكن بشأنها (أ) توقع التوصل إلى تلاق في الآراء في ضوء المحادثات غير الرسمية التي عقدت أثناء الدورة الثانية للجنة؛ (ب) وتحقيق تقدم حقيقي وفعلي في الأمم المتحدة؛ و (ج) تجنب الازدواج في الجهود الجارية حاليا في المنتديات الدولية الأخرى.

من هذا المنظور، تقترح اليابان موضوعَي ''تنمية الموارد البشرية'' و ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب'' لموالاة النظر فيهما.

(١) تنمية الموارد البشرية

يمثل عدم كفاية الموارد البشرية إحدى العقبات الكؤود التي تعوق التعبئة الفعالة للموارد المالية واستخدامها الفعال. بيد أن شركاء التنمية يمكنهم مساعدة البلدان النامية على تحسين مواردها البشرية عن طريق التعاون التقني. وتُحدث تنمية الموارد البشرية تغييرا، بصفة خاصة، في (أ) تعبئة الموارد المحلية عن طريق التمويل الصغير والمدخرات البريدية؛ (ب) استقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي عن طريق التشريع وبناء المؤسسات؛ (ج) تحسين ظروف التجارة عن طريق التنويع والتسويق وتحسين مهارات التفاوض؛ (د) تحسين إدارة الديون.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

يمكن أن يشجع التعاون فيما بين بلدان الجنوب النامية ذات الظروف الطبيعية والثقافية المتماثلة نسبيا على نقل التكنولوجيا الملائمة نقلا يتسم بالكفاءة. ويمكن أن يدعم الشركاء الإنمائيون هذا التعاون عن طريق توفير الموارد المالية والمساعدة التقنية. وهذا النوع من التعاون فعال بصفة خاصة في تنمية الموارد البشرية المشار إليها أعلاه.

١٤ – بوروندي

١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١

مقدمة

تؤيد حكومة بوروندي تأييدا تاما تنظيم هذا الحدث الدولي المعني بتمويل التنمية وترى أنه ينبغي أن يشكل مناسبة هامة لترجمة الالتزامات التي قُطعت في مؤتمر قمة الألفية إلى واقع ملموس.

وتؤيد الحكومة أيضا تقرير الأمين العام الذي يتضمن عديدا من التوصيات ذات الصلة ويشكل إسهاما بالغ الأهمية في العملية التحضيرية للحدث الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية.

كما ترحب الحكومة بالتقدم الذي أحرزته الأعمال التحضيرية وبالتبادل الثري للأفكار الذي حدث فعلا في سياق الدورتين السابقتين للجنة التحضيرية، وتعرب عن شكرها للمكسيك لقبولها استضافة ذلك الحدث.

وتأمل حكومة بوروندي أن يجري، في الأعمال المقبلة للجنة وعند وضع مقترحات ومبادرات محددة من أجل الحدث الرفيع المستوى، إيلاء عناية خاصة للنقاط التالية:

ألف – على الصعيد العام

١ – مراعاة الالتزامات التي قطعها رؤساء الدول والحكومات على أنفسهم في مؤتمر قمة الألفية، وخاصة الالتزام بالدفاع عن مبادئ المساواة والتضامن والعدالة الاجتماعية، والهدف البالغ الأهمية المتمثل في الحد من الفقر إلى النصف في الفترة من الآن وحتى عام ٢٠١٥. ويشكل

ذلك تحديا ضخما أمام المجتمع الدولي، بالنظر إلى الوسائل والإصلاحات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. ويقتضي ذلك بالضرورة إجراء مراجعة عميقة للآليات المنظمة للعولمة ضمانا لتوزيع الفوائد والخيرات بشكل أكثر إنصافا، وبالتالي عكس مسار الاتجاه الحالي الذي يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقرا. ويتعين بذل جهود هائلة لمساعدة البلدان النامية على تعبئة الموارد التي تحتاج إليها لتمويل التنمية المطردة فيها.

٢ - وعلى غرار مؤتمر قمة الألفية، ينبغي تنظيم هذا الحدث على أعلى مستوى في شكل مؤتمر قمة يشارك فيه رؤساء الدول والحكومات، بالنظر إلى أهمية القرارات التي ينبغي اتخاذها في ذلك الاجتماع وما تتسم به من طابع استراتيجي زائد. بل إن التوصل إلى توافق دولي في الآراء على أعلى المستويات سيكون أمرا لا غنى عنه لكي يشكل هذا الحدث منعطفا رئيسيا لإرساء نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على مزيد من الإنصاف والتضامن والعدالة الاجتماعية.

٣ - وينبغي أن يفضي هذا المؤتمر الدولي الرفيع المستوى إلى إصدار إعلان سياسي يعبر عن إرادة سياسية صلبة وعن تصميم جميع الحكومات والمجتمع الدولي برمته على اتخاذ إجراءات جماعية للتوصل إلى حل لمسائل تمويل التنمية الدائمة للجميع؛ وإلى تعريف المبادئ السياسية التي ينبغي تطبيقها، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، وإلى تحديد أهداف وغايات مشتركة ينبغي تحقيقها والوسائل اللازمة لبلوغها؛ وإلى إرساء آليات للمتابعة؛ وإلى وضع إطار للاستعراض الدوري لتنفيذ برنامج العمل، وإلى إجراء تقييم للمشاكل الناشئة.

٤ - وسيقتضي تحقيق الأهداف المحددة، كما أبرز ذلك الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته لدى افتتاح الدورة الثانية للجنة، أن يبذل العديد من الأطراف الفاعلة المختلفة جهودا ضخمة وملموسة، يستوي في ذلك الأغنياء والفقراء، والقطاع العام والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمؤسسات الدولية، والأوساط التجارية والطوعية.

باء – فيما يتعلق بالمواضيع المحددة

١ – تعبئة الموارد الوطنية من أجل التنمية

١- ينبغي أن تسلم جميع البلدان بأن تعبئة الموارد الوطنية من أجل التنمية تتطلب تهيئة أجواء مواتية تتسم، على وجه الخصوص، بوجود سياسات جيدة على صعيد الاقتصاد الكلي (سلامة المالية العامة، وكبح جماح التضخم، وإقامة آليات تتسم بالفعالية والكفاءة لتوزيع مصروفات الدولة، وما إلى ذلك)، فضلا عن تهيئة الظروف المواتية لتوسع القطاع الخاص وإتاحة الحيز الكافي لهذا التوسع. كما يشكل الاستقرار السياسي، والحكم الرشيد وسيادة القانون، ومتانة النظام القانوني وشفافيته، وتوافر الضمانات لمستثمري القطاع الخاص، وشفافية الإدارات العامة والأسواق والمؤسسات، واحترام الحقوق المقررة في العقود واحترام الملكية الخاصة، ومكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي، ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في الحياة السياسية، والمساواة بين المرأة والرجل في الحصول على الموارد، عناصر لا غنى عنها لتشجيع تعبئة الموارد الوطنية من أجل التنمية.

١-٢ بيد أنه حتى لو كان كل بلد مسؤولا عن تعبئة الموارد الداخلية اللازمة من أجل تنميته، ينبغي للحدث الدولي الرفيع المستوى أن يسلم بأن بعض البلدان النامية ليس لديها أساس اقتصادي يتسم بالموثوقية على النحو الذي يضمن لها من قدرات الإنتاج والمدخرات والإدارة ما تستطيع به أن تتولى وحدها عملية تمويل برامج الحد من الفقر وضمان النمو. وينبغي أن تركن هذه البلدان في البداية

إلى تعبئة الموارد الخارجية والتضامن الدولي لانطلاق التنمية فيها.

١-٣ ومن المهم كذلك إدراك طابع التفاوت بين البلدان النامية، وتنوع الصعوبات والقيود التي تواجهها، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي-السياسي، واقتراح العثور على حلول صالحة وملموسة لكل حالة، مع مراعاة الخصوصيات الوطنية.

٢ - تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من أشكال تدفق رأس المال الخاص

٢-١ ينبغي بادئ ذي بدء التأكيد على أهمية تهيئة ظروف داخلية ودولية مواتية لاستقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي، وعلى الدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن يؤديه هذا الاستثمار في تنمية البلدان لأنه يشكل عموما سبيلا بالغ السرعة لنقل رؤوس الأموال والتكنولوجيات والمعرفة التقنية وهي عوامل ستفضي إلى تحسين القدرة على المنافسة، وتعزيز إمكانية الوصول إلى السوق العالمية، وزيادة النمو.

٢-٢ إلا أنه يجب التأكيد على أن الاستثمار المباشر الأجنبي كثيرا ما يكون السعي إلى الربح هو المبدأ الذي يهتدي به أساسا وليس تحسين حياة السكان. ولهذا سيتعين على الحكومات أن تصوغ السياسات على النحو الذي يجعل التنمية الاجتماعية والدائمة بعدا من أبعاد الاستثمار المباشر الأجنبي، بحيث يتجاوز مجرد السعي إلى الربح. وفضلا عن ذلك، ينبغي وضع آليات لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وإحساسها بالواجب.

٢-٣ وينبغي التأكيد على أن الاستثمار المباشر الأجنبي يتركز اليوم أساسا في البلدان المتقدمة النمو وبعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وأن نصيب أقل البلدان نموا من هذا الاستثمار ضئيل جدا. ولهذا ينبغي اعتماد تدابير في الحدث الدولي الرفيع المستوى من أجل زيادة تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي داخل البلدان النامية. وسيتعين على وجه الخصوص وضع آليات لتغطية المخاطر وتدابير تكميلية أخرى تشجع على تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية وخاصة أقلها نموا.

٢-٤ ويلزم أيضا ضمان استقرار وكفاءة أسواق رأس المال والقضاء على أموال المضاربة التي سببت أضرارا هائلة خلال الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت في عام ١٩٩٧. ولهذا فإن إدخال إصلاحات كبيرة في المؤسسات المالية الدولية أمر لازم لتحقيق استقرار النظام المالي الدولي.

٣ - المساعدة الإنمائية الرسمية

٣-١ ينبغي أن يقر الاجتماع الدولي الرفيع المستوى بأن المساعدة الإنمائية الرسمية تقوم بدور بالغ الأهمية بالنسبة لمعظم البلدان النامية، بسبب افتقارها إلى الموارد الداخلية وضعف اقتصادها، كما أن هذه المساعدة تمثل مصدرا للتمويل الأساسي اللازم للحد التدريجي من الفقر، وهي تؤثر في آفاق التنمية لهذه البلدان. وحتى يمكن تحقيق الأهداف الطموحة جدا التي حددت أثناء مؤتمر قمة الألفية، فإنه يتعين أن توافق البلدان الصناعية على ألا تكتفي بإنجاز التعهد الذي قطعته على نفسها بتخصيص ٠.٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، بل أن تتجاوز هذه النسبة.

٣-٢ ومن الضروري بنفس القدر زيادة فعالية ومردود المساعدة الإنمائية الرسمية، مع ضمان أن يتم توزيعها في إطار استراتيجية ترتكز على الحد من الفقر، وتؤدي إلى تحقيق نمو دائم وعادل، وتشارك فيها الحكومة والمجتمع المدني. كما ينبغي أن تلبي المساعدة الإنمائية الرسمية احتياجات البرامج المنشأة بالتنسيق مع شركاء التنمية الخارجيين.

٣-٣ وينبغي أن تستهدف هذه المساعدة على وجه الخصوص أضعف البلدان اقتصاديا، لا سيما أقل البلدان نموا، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والدول النامية غير الساحلية.

٣-٤ وينبغي عدم ربط هذه المساعدة بشروط تحد غالبا من أثرها، كما ينبغي تخفيف إجراءات توزيعها، بتقليل تكاليف المعاملات قدر الإمكان. كذلك ينبغي أن تراعى في تقديم هذه المساعدة خصائص الدول المستفيدة منها واحتياجاتها، وأن تقوم هذه الدول بالدور الرئيسي في إدارة هذه المساعدة.

٣-٥ وينبغي الدفاع بقوة عن المساعدة الإنمائية الرسمية لدى الرأي العام للبلدان المتقدمة النمو، بحيث يتفهم هذا الرأي العام مشروعيتها وجدواها في مكافحة الفقر والبؤس، وذلك ردا على الادعاء بأن المساعدة المخصصة للتنمية ينظر إليها في البلدان المتقدمة النمو على أنها إهدار للموارد، بحجة أنها يساء استخدامها وأنها غالبا ما تنفق على أغراض غير التي قدمت من أجلها.

٤ - الديون

٤-١ تمثل الديون الخارجية إحدى العقبات الرئيسية في طريق تنمية بعض البلدان، ولا بد من إيجاد حل مناسب لهذه المشكلة إذا ما أريد تحقيق الأهداف المقررة.

٤-٢ وفي بعض البلدان، مثل بوروندي، تعوق هذه المشكلة كل ما يبذل من جهود للتنمية والحد من الفقر، ولا بد من اتخاذ تدابير استثنائية في مواجهة الوضع الاستثنائي والخطير الذي تتعرض له هذه البلدان بسبب عبء الديون.

٤-٣ ولا بد على وجه الخصوص من إلغاء الشروط غير الواقعية المفروضة من أجل الانتفاع بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتجاوز هذه المبادرة بإلغاء ديون هذه البلدان.

٥ - التجارة

٥-١ التجارة هي وسيلة من أكفأ الوسائل لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية. وهي أداة لا غنى عنها لتعزيز النمو والحد من الفقر أو القضاء عليه. غير أنه تحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تكون البيئة السائدة على كلا المستويين الوطني والدولي مؤاتية للنشاط التجاري.

٥-٢ وينبغي أن يقر الاجتماع الدولي بخصوصية أفريقيا التي تواجه مشكلات هيكلية عميقة تمنعها من المشاركة مشاركة جوهرية في التجارة العالمية. بل إن دورها في التجارة العالمية لم يتوقف عن التراجع، بحيث أن الاقتصادات الأفريقية أصبحت لا تسهم حاليا إلا بأقل من ٢ في المائة في التجارة العالمية. علما بأن عددا كبيرا من البلدان الأفريقية لا يزال يعتمد، في صادراته على اثنتين إلى أربع من السلع الأساسية التي ليس لها قيمة مضافة كبيرة، كالكاكاو، والبن، والشاى، والنفط. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص للبلدان الأفريقية، ولا بد من إمدادها بالمساعدات التقنية والمالية لمعاونتها على زيادة عروضها وتوسيعها، حتى يتسنى لها القيام بدور أكبر في التجارة العالمية، ويتوقف تهميشها.

٥-٣ وينبغي أن تضمن البلدان المتقدمة النمو دون تأخير، حرية وصول أقل البلدان نموا إلى أسواقها، وذلك فيما يتعلق بجميع القطاعات وجميع المنتجات باستثناء الأسلحة، وأن تفكر في القيام بنفس الشيء فيما يتعلق بالبلدان النامية الأخرى، لا سيما البلدان الأفريقية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة.

٥-٤ وينبغي تقديم مساعدة تقنية إلى البلدان النامية ليتسنى لها تطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وينبغي ألا تلجأ الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى تدابير وقواعد تقييدية في مواجهة البلدان النامية، بل ينبغي لها **ضمان** عدم استخدام المعايير، والمواصفات التقنية، والتدابير الصحية

العامة والتدابير الخاصة بصحة النبات، لعرقلة المبادلات التجارية، والتي يمكن للبلدان النامية أن تحترمها، على أن تتلقى ما يكفي من مساعدة لهذا الغرض.

٥-٥ وينبغي أن تقوم البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية المعنية على جناح السرعة باتخاذ تدابير لمساعدة البلدان النامية على مواجهة تقلبات الأسعار الأساسية بإقامة صندوق لتثبيت الأسعار لمعاوضة هذه التقلبات وتحاشي خطر عدم الاستقرار المرتبط بتعجيل خطى العولمة.

٦ - المسائل المتعلقة بالنظم

٦-١ ينبغي أن يقر الاجتماع الدولي بالحاجة القائمة ويتخذ التدابير اللازمة لدعم تواؤم النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية. ولا بد من إجراء إصلاحات فيها بغية تمكين المؤسسات المالية الدولية من مواكبة التغيرات الناجمة عن العولمة، والتصدي بشكل أفضل للتحديات الجديدة في مجال التنمية، وتحسين تمثيل ومشاركة جميع البلدان في عملية اتخاذ القرارات، وفي عملية وضع المعايير، ولا سيما البلدان النامية، وتعزيز الإحساس بالمسؤولية، والشفافية والعدالة. وينبغي أن تؤدي هذه الإصلاحات في نهاية المطاف إلى إنشاء كيان مالي دولي جديد يضمن استقرار الأسواق وفعاليتها، ويدير عملية العولمة على نحو يضمن توحيد أولويات البلدان النامية فيما يتعلق بالنمو والتنمية، بغية تعزيز التنمية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

٦-٢ ولا بد كذلك من ضمان تعزيز الأمم المتحدة التي ينبغي الاعتراف بكونها إطارا كافيا لاستغلال ما تتيحه العولمة من إمكانيات في تمويل التنمية.

جيم - خاتمة

ما يمكن أن نخلص إليه في المرحلة الحالية هو أنه على الرغم من وعي جميع الأطراف في العالم بأخطار العولمة التي تؤدي، في شكلها الحالي، إلى الاتساع المستمر للهوة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء، وتسهم في تهميش المزيد من البلدان، لا سيما في أفريقيا، فما زال المجتمع الدولي يفتقد الإرادة القوية اللازمة لاتخاذ إجراء حاسم في هذا الصدد، وإيجاد الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف النبيلة والطموحة التي حددها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية. وإذا ما عنيت الأطراف المؤثرة بهذا الأمر عناية كافية، وقررت أن تترسم التوجهات التي حددها مؤتمر قمة الألفية، فإنه يمكن أن يمثل المؤتمر المعني بتمويل التنمية منعطفا رئيسيا نحو تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق توافق دولي في الآراء بشأن ضمان تنمية دائمة وعادلة لجميع دول العالم. وينبغي أن تشارك جميع البلدان بقوة في العملية التحضيرية التي تستهدف إتاحة أقصى قدر من فرص النجاح لهذا المؤتمر.

١٥ -استراليا

١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١

استعراض عام

تؤيد استراليا الاتجاه العام لتقرير الأمين العام والعديد من استنتاجاته وتوصياته. وترحب استراليا بالخصوص بتشديد التقرير على الدور الأساسي للسياسات المحلية والإدارة المحلية، والحاجة إلى تشجيع تدفقات رأس المال الخاص، وأهمية الشراكات والحاجة إلى تحسين نوعية (وليس مجرد كمية) المساعدة الإنمائية الرسمية. وبعبارة أعم، ترى استراليا أن عملية تمويل التنمية سوف تستفيد من إجراء المزيد من المناقشات حول:

- زيادة مدى التركيز والتواؤم في تمويل التنمية لضمان أن يخفف من وطأة الفقر وأن يكون مستداما؛
- توضيح الروابط وأوجه التلاحم بين المجالات المواضيعية الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام؛

- تخفيف تكاليف المعاملات المتعلقة بالمعونة عن طريق التنسيق الأفضل واستخدام إجراءات/متطلبات إبلاغ مشتركة؛
- مواصلة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز مع وضع الحاجة إلى تفادي الازدواجية نصب الأعين؛
- الاحتياجات الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

مواضيع للمناقشة

تعبئة الموارد المالية المحلية

- أهمية تعبئة الموارد المحلية كحافز للنمو.
- دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لخلق اقتصادات مفتوحة مع أسواق مالية مراقبة بشكل مناسب ومنظمة بشكل جيد، ومؤسسات اقتصادية قوية وأطر للسياسات الاقتصادية تتسم بالمصداقية والشفافية.
- انجاز الأعمال التحضيرية لإعداد صك قانوني دولي لمكافحة الفساد.
- الاعتراف بالمشاكل الخاصة التي تواجهها الدول النامية الجزرية الصغيرة والمتصلة ببعدها عن الأسواق الرئيسية، وتواضع مواردها الطبيعية وقواعدها التصديرية، وندرة المهارات، والاعتماد الشديد على الواردات الباهظة الثمن، ومحدودية إمكانيات الوصول إلى رأس المال الخاص وشدة التأثر بالكوارث الطبيعية والتدهور البيئي.

تعبئة الموارد الدولية

- عناصر الحكم الرشيد اللازمة لاستقطاب التدفقات الأموال الخاصة (على سبيل المثال اعتماد القواعد الاساسية الاقتصادية السليمة، وأطر للاستثمارات الخاصة تتسم بالشفافية والاستقرار وإمكانية التنبؤ بها وسلطة القانون).
- عقد جلسات استماع عالمية مخصصة لمناقشة مزايا وعيوب اتفاقات الاستثمار.

التجارة

- مواصلة الجهود التي يبذلها جميع الشركاء في التبادل التجاري ضمن إطار منظمة التجارة العالمية لتحرير تجارة السلع والخدمات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية.
- الحد من الإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو للإنتاج الزراعي.
- وضع وتنفيذ عملية لبناء قدرات البلدان النامية فيما يتصل بالتجارة.

المساعدة الإنمائية الرسمية

- المسائل المتعلقة بنوعية المعونة، بما في ذلك زيادة توثيق عملية التنسيق والمواءمة بين السياسات التنفيذية للجهات المانحة وإجراءاتها.

الديون

- كفالة الدعم الدولي المتواصل للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- الإدارة السليمة للديون من جانب البلدان النامية.

المسائل المتعلقة بالنظم

- تعزيز التعاون/الحوار بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز مع تفادي الازدواجية.

- الإصلاحات الاخيرة لتحسين الشفافية ومدى تركيز عمليات البنك الدولي على الجهة المستفيدة.
- الدور الهام الذي تؤديه المنتديات الأصغر حجما والتي تتسم بالمزيد من المرونة مثل مجموعة العشرين في جمع زعماء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فضلا عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- السبل المحتملة لتحسين التعاون بين هيئات الضرائب الوطنية.